الإعلام الأمني العربيّ (الواقع والتحديات)

أ.م.د نوح عزالدين الصالحيّ
جامعة بغداد / كلية الإعلام

الملخص:

عدَّ العلماء بان القرن الماضي هو قرن التقدم والحداثة والتطور العلمي والتكنولوجي ، بالمقابل فهو قرن الحروب والصراعات الدولية والعقائدية بل غزو وهدم الثقافات وقصف العقول وغسلها ، وقد تبنى الانسان الاسلحة الناعمة اي الإعلام والدعاية والحرب النفسية ليقوم بترويض الشعوب فبدل الدم الذي اهدرته الآلة العسكرية تمكنت اجهزة الإعلام وادواته من ترويض العقول والهيمنة على مصائر الشعوب ، واستطاع من انهاء والغاء الحدود واسقاط النظم السياسية ودفن الجغرافية السياسية والسيادة الوطنية والثقافات القومية والوطنية وقد ادت التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها العاصفة في مجال الإعلام والتطبيقات الاتصال الجماهيري الاخرى ، بتحولات سياسية واجتماعية وثقافية كبيرة الى صعوبة وربما استحالة العزلة الإعلامية. ويزداد الانجذاب الى وسائل الإعلام كمصادر للمعرفة في عصرنا الذي تزداد فيه الحاجات الإعلامية للشرائح الاجتماعية المختلفة وتتنوع بسبب اهتزاز الكثير من الثوابت وعدم حسم الكثير من القضايا وعدم وجود عملية أجوبة عن كثير من الاسئلة ، وأضحى الإعلام العربي في عملية المنافسة العالمية ، وحتى الاقليمية لأنه ، ولأسباب ذاتية وموضوعية ، لا يمتلك مقومات ومستلزمات التغير الكبيرة، هذا ما ادى الى عزلته عن جماهيره بعد ان انعزل عن واقعه ، وهذا ما زاد ازمته حدة وتعقيدا خصوصا التحديات الامنية التي عصفت بالمنظومة العربية ككل ...وبناء على ما تقدم يعيش الإعلام العربي الراهن واقعا مأزوما لأسباب موضوعية وذاتية دفعت باتجاه ظهور اشكالية في علاقة الإعلام العربي بمجتمعاته وتزداد هذه الاشكالية حدة وتعقيدا والتحديات الامنية وسوف نحاول في هذا البحث تحديد و ايضاح اهم الاسباب والعوامل التي اسهمت في ظهور ازمة الإعلام العربي بعامة والمتغير الامني العربي بخاصة وتفاقمها . وذلك انطلاقا من حقيقة مفادها ان اشكالية العلاقة بين منظومة الإعلام العربية والمجتمع والتحديات الامنية ليست سوى احدى مظاهر هذه الازمة وتجلياتها .

اشكالية وأهداف البحث:

لم يستطيع الإعلام العربي، على الرغم من مرور حوالي القرنين، أن يبلور فلسفة إعلامية تحدد الأسس والمنطلقات والقيم والمعايير التي تشكل مرشدا او موجها ودليلا للممارسة الإعلامية العربية، ولاسيما أن المنطقة شهدت متغيرات كبيرة وخطيرة خلال العقد الاول من القرن الحالي صعودا على كافة المستويات ، أفضى الى تغير في الانظمة السياسية نتيجة ما يصطلح عليه (الربيع العربي) والتحديات الامنية المصحوبة للدول العربية ،وما شهده العالم العربي مؤخراً من تحدي أمني جديد ظهور ما يسمى بـ (الدولة الإسلامية في العراق والشام) ما يعرف بـ (داعش) إعلامية في العراق والشام) ورد فعل الدول اتجاه هذه المتغيرات ، ودور الإعلام العربي ازاء كل

ذلك .ويؤشر على الإعلام العربي المتغير و الامني من مجموعة من العوامل التي ساهمت في عدم تحديد المنطلقات والمعايير وقيم عمل منظومة الإعلام العربي ويمكن تحديد ابرزها :-

- افتقار العرب عموما الى مشروع نهضة عربي يشكل اطار عاما لتطلعاتهم ولتحديد اهدافهم.
- التقلبات والتحولات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية العاصفة وتداعياتها على المنظومة العربية انطلاقا من التغير الذي شهده العراق وصولا الى ما يصطلح الربيع العربي ، وكذلك ما يسمى بـ(الدولة الإسلامية) وحالة القلق التي تعيشها المجتمعات العربية .
- التعثر والارتباك اللذان يصلان الى حد العجز عن حسم الكثير من الخيارات التي تواجه العرب في مختلف المجالات .
- انعكاسات حالة الاحتباس التي تعيشها المجتمعات العربية وحالة الاحباط التي تواجهها معظم الانظمة العربية وآثارها السلبية في الإعلام العربي فكرا وممارسة .
- الفقر النظري في مجال الإعلام ، واستمرار الاعتماد على النظريات الإعلامية الغربية ، وارتباك حتى في توطين هذه النظريات وتبيئتها .

فرضية البحث:

يعاني الإعلام العربي اما من عدم وجود سياسات إعلامية بالمطلق في مجتمع بعض البلدان، او من وجود سياسات عامة مطلقة ومجردة يسودها الطابع الخطابي والانشائي والشعاراتي ، وتتسم ببعدها عن الملموسية والواقعية ابتداء من تحديد الاهداف ومرورا بتحديد الاسس والمنطلقات وانتهاء بتحديد آليات التنفيذ . مما انعكس وبشكل لا يقبل الشك في اداءه كمنظومة في مواجهة التحديات الامنية التي تعصف بالمنطقة ككل ومن الواضح ان غياب السياسات الإعلامية يؤدي الى هيمنة العفوية والمزاجية والارتجال الإعلامي والى ضعف البرمجة والتخطيط والبحث العلمي والمقدرة على التنبؤ .وبذلك يهيمن الطابع الرسمي على الخطاب الإعلامي وربما السلطوي احيانا . ويتميز هذا النوع بأنه وحداني لا يعترف بالآخر يستبعد اي خطاب آخر ومعصوم يمتلك الحقيقة كلها !! تمتاز لغته بالمقننة ومضامينه الخشنة ، تفتقر الى الحرفية الرفيعة .

منهج البحث وأدواته:

نظراً لطبيعة الموضوع وغايته المتمثلة في محاولة تحليل الإعلام العربي والتحديات الامنية والمفاهيم المرتبطة بالظاهرة محل البحث . فقد اعتمد الباحث على منهج الوصفي الوثائقي ، المستند على التراث المكتوب كمصدر رئيس للمعلومات ، ومن خلال هذه المنهجية يسعى البحث الى رصد وفهم وتحليل الظاهرة محل البحث بدقة ، واضافة الى وصف الظاهرة ، بسعي بالوقوف

على الخصائص المميزة لهذه الترابط وأقصاء العناصر المحيطة بها .وفي سبيل جمع المعلومات ، رجع الباحث للعديد من الدراسات السابقة في هذا المجال ، كما تمت زيارة مواقع مهمة متخصصة في رصد هذه الاشكالية ، والاستفادة من حداثة المعلومات المقدمة ، وطرق عرض وتحليل العلاقة بين وسائل الإعلام العربية والتحديات الامنية . للاطلاع على المزيد من المواقع التي تم مراجعتها بهذا الشأن.

المبحث الأول/ القوى الجديدة في فضاء الإعلام العربيّ:

شهد الإعلام العربي خلال العقد الماضي تطورات مهمة ومتناقضة إلى حدٍّ ما. وتبدو الصورة غير مؤكدة، فثمة عدد كبير من المتغيرات المؤثرة في هيكلية الإعلام ومحتواه ، وهي لا تجري في اتجاه واحد، كما ان بعضها مصطنع الى حد كبير، بمعنى انه يعكس تدخلا سياسيا. والذي افضى الى ظهور تحديات متعددة ومنها الأمني ويقسم هذا المبحث ثلاث محاور: الأول يرصد العوامل المهمة والمستجدة التي تحدد المسارات المتباينة للإعلام في مختلف الدول العربية، والثاني يسعى لتحليل التحديات المصاحبة الإعلام العربي وانواعها من خلال نموذج محدد قد يصلح للتنبؤ بالمسارات المستقبلية ، اما المحور الثالث فيشرح نتائج مجموع التحديات المصاحبة للتطور التقني والكيفية التي تتوزع بها تلك العوامل في مختلف البلاد العربية ، وعلى المستوى العربي العام .

أولاً/ العوامل المؤثرة في تطور الإعلام العربيّ:

تأثر الإعلام العربي بعوامل تاريخية مستحدثة ، وبعض هذه العوامل هو مجرد امتداد للتطورات العالمية ، وخاصة في ميدان تكنولوجيا الاتصال ، والامتداد العالمي لنشاط رأس المال ، والتطورات في التنظيم الاجتماعي الحديث، بما فيه تنظيم المهنة الاتصالية والإعلامية والحياة السياسية والفكرية . والبعض الآخر من هذه العوامل يخص المنطقة العربية تحديدا ، ويرتبط بتشكيلاتها الاجتماعية والسياسية وقواها الاقتصادية والثقافية [١] .إن الإعلام – بالمعنى الواسع للكلمة ، أي الابلاغ ونشر المعلومات واذاعة الآراء – ميدان اصيل ومستقل نسبيا للحياة الاجتماعية . ويجب ألا ننسى ابدا هذه الحقيقة ، لأن جانبا من التطور الحادث في الإعلام العالمي والعربي يعود الى هذه الصفة الاصيلة ، وخاصة في اشكالها الاولية البكر التي تقوم على التواصل الشفهي الذي اعتمدت عليه البشرية لفترة طويلة جدا من الزمن . أما الإعلام الجماهيري الحديث؛ فقد ارتبط شكلا ومن حيث الادوات والآليات بتطور تكنولوجيا الطباعة والاتصال ، أما من حيث المضمون فقد ارتبط قبل كل شيء بالعملية التاريخية للتبلور القومي، وبصورة اوسع بالتطور في التنظيم الاجتماعي، وخاصة تشكل الايدولوجيات الحديثة ونمو حركة الاحزاب السياسية وتأثيرها ، وتشكل الدولة المركزية، وانتهاء التفتت الاقليمي والعزلة النسبية للجماعات الرعوية والريفية المحلية،

والتوسع المذهل في المدن ، وبروز النظم التعليمية الحديثة ، والطلب المتزايد على المتعة ، ونشوء تقاليد متطورة للفرجة ، وأهم من ذلك كله توسع نشاط رأس المال ليقتحم هذا الميدان بعد تشكيل طلب كاف للمعلومات والإعلام والدعاية [٢] . إن العاملين الحاسمين وراء تطور الإعلام الجماهيري الحديث يتمثلان في نمو نشاط رأس المال ، واحتدام الصراع حول الدولة . وقد انتج هذان العاملان السمات المميزة للخريطة الإعلامية في المجتمعات الحديثة بصورة عامة ، سواء على مستوى الدول الصناعية الحديثة ، أو على المستوى العالمي ، فنمو الظاهرة الإعلامية يتسم بعدم التوازن وهو ما يعني تبعية المتأخرين اقتصاديا واعلاميا ، تبعا للنموذجين السياسيين الكبيرين الذين انتجتهما المجتمعات الحديثة : أي النظام الشمولي والنظام الديمقراطي ، واستمرار وجود فوارق كبيرة في شكل المؤسسات الإعلامية ومضمونها تبعا للفئات الاجتماعية التي تخاطبها ، وتنوعها تبعا لمستويات التعليم والثقافة والمستوى الاقتصادي والاجتماعي والتقاليد الثقافية الراسخة ، فضلا عن مستوى تطور الفن الإعلامي ذاته [٣] . ومثل الإعلام السلطوي النموذج الاساسي حتى تدخل من جديد نشاط رأس المال ، وبفضل إحياء العمل السياسي نتيجة لتراجع صدقية النظم التسلطية وتآكل شرعيتها . وخلال العقود القليلة الماضية تبلورت قوى محددة مستجدة هي الاكثر تأثيرا في مسارات تطور الإعلام العربي . وحيث إن هذه القوى توزعت بين الاقطار العربية وداخلها بصورة مختلفة الى حد بعيد فقد نتج عنها هيكليات إعلامية متباينة . وسنتناول ابرز هذه القوة على نحو تفصيلي، كالآتي [٤] .

١ – بروز نموذج التعددية المقيدة:

إنَّ بروز نموذج التعددية السياسية المقيدة غير – إلى اهمية ما – بعض هذه الملامح ، ويمكننا ان نعده أكثر العوامل والقوى الجديدة أهمية في تقرير مسار التطور الراهن والمستقبلي الإعلام العربي . إن هذا النموذج يتيح تقنين تعدد الاحزاب ، والتسامح النسبي مع الجمعيات والمنظمات غير الحكومية ، ولكن مع ضمان إغلاق كل النوافذ الممكنة لتداول السلطة ، وتأمين احتكارها بصورة تامة من جانب بيروقراطية أمنية – وأحيانا ايدلوجية – تقبض بيد من حديد على سلطة الدولة. وفي اطار هذا النموذج تلغى الاشكال المباشرة والقديمة للسيطرة الادارية والسياسية والقانونية على الاداء الصحفي ؛ مثل الملكية الحكومية ، والرقابة المسبقة واليومية ، والتهديدات المباشرة ، وحملات القمع والبطش التي تطال كل من يجرؤ على توجيه أبسط نقد لسلطة الدولة أو اي من رموزها ، وتنتهج اساليب عديدة وجديدة وغير مباشرة لضمان قيام الصحافة بالدور التعبوي بأكبر قدر ممكن من الفعالية ، معه اتاحة هامش من حرية التعبير ، وقدر ملموس من التنوع . وقد ادى هذا النموذج الى تحسن كبير في الاداء المهني ، وتأكيد التعدد والتنوع في المدارس المهنية والسياسية على الرغم من خضوع الجانب الاساسي من الصحافة للملكية العامة ومن ثم لسلطة

الدولة والحكومة ، وخاصة عن طريق تعيين رؤساء مجالس الادارة ورؤساء التحرير ، وفي بعض الاحيان الاغلبية من المحررين . وفي الحالات التي تشهد تأميم الصحف وتحويلها الى ملكية عامة ضمنت التشريعات الصحفية الممتلئة بالعقوبات النتيجة ذاتها [٥] . لقد نشأ هذا النموذج الخليط أساسا في مصر ، وامتد إلى عدد آخر من الأقطار العربية ، وخاصة المغرب والجزائر وتونس والكويت واليمن والسودان ، بينما استمرت لبنان والعراق في التمسك شكليا بالنموذج الليبرالي في الحكم والصحافة .والأمر الجديد في الصورة ان بعض دول الخليج العربي لم تأخذ بنموذج التعددية المقيدة من حيث نمط السياسة والحكم ، ولكنها أخذت به بصورة متزايدة فيما يتعلق بالصحافة والإعلام عموما . بل تمكنت الصحافة الخليجية من تسجيل أهم المبادرات الجديدة ، سواء فيما يتعلق بالفن الصحفي ، أو بالحرية النسبية ، وخاصة دولة الامارات العربية المتحدة ودولة الكويت وبدرجة أقل في مملكة البحرين ودولة قطر [٦] .وهو عكس ما كان متوقع أن يدخل العرب القرن الحادي والعشرين في ظل تطور ديمقراطي حقيقي يدفع رياح التغيير الناشط والتعددية المنتظمة ، ويطلق عنان الحريات العامة والخاصة في مقدمتها حرية الصحافة والرأي والتعبير ، الا ان ذلك لم يحدث بشكل جدي، الامر الذي اثار تساؤلات كبيرة لعمل الإعلام العربي على الحاضر والمستقبل. إنّ استمرار القيود القانونية كان يمكن أن يؤدي الى ركود تام تقريبا للإعلام العربي ، لولا دخول العامل الثاني الاكثر تأثيرا في مسار التطور الإعلامي العربي، وهو التطورات الثورية في تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية [٧] .

٢ – التطورات الثورية في تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية:

إن قوة الدفع التي حصل عليها الإعلام العربي نتيجة تحول من دولة الحزب الواحد إلى التعددية المقيدة في بعض الدول العربية كانت جزئية للغاية ، واقتصرت نتائجها الملموسة على اضافات تراكمية بسيطة في اكثر الاحوال ، أما التطور الثوري فجاء من مصدر مختلف تماما ومن خارج حقل العلمية الاجتماعية والسياسية العربية، أي من التطور المذهل لتكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية. ويؤكد البعض ان المبادرة في استخدام تطبيقات ثورة الاتصال الراهنة – وخاصة الانترنت – لم تأت من الفضائيات ، بل اتت من الصحافة العربية المطبوعة في المهجر التي بدأت نقل موادها من لندن وباريس وغيرها من العواصم الاوربية ، حيث توطنت مراكزها الرئيسية ، الى البلاد العربية التي تطبع فيها تلك الصحف وتوزع . غير ان الطفرات الحقيقية التي احدثت ثورة الاتصال تمت في حقل الصحافة الالكترونية والفضائية . وفي هذا الصدد يقول مارك لينش : أن ((هذه الوسائط الجديدة للإعلام هي التي تؤسس بصورة متنامية الاطر الروائية الاساسية التي يفهم الناس الاحداث من خلالها . وبمعنى ما يؤدي غياب ديمقراطية حقيقية في المنطقة الى جعل المنافذ الاساسية للإعلام الجديد أكثر قوة ، لأنها لا تواجه سوى منافسين قليلين في وضع الاجندة

العامة)). وقد ترتب على ثورة الاتصال دخول العرب عصر الفضائيات التي تخاطب الامة العربية ككل ، وعنصر الانترنت الذي اتاح حوارا مباشرا بين الاشخاص والجماعات على المستوى العالمي، فضلًا عن تكون مئات المواقع الالكترونية الصحافية والمخصصة للحوار. وتؤكد منظمة رصد حرية الصحافة العربية ان هذا العصر ((يفرض على الإعلام العربي تحديات كبيرة . فالاتصالات تحطم الحواجز الوطنية بطرق لا يمكن لأحد التنبؤ بها ، وتواجه الحكومات صعوبات متزايدة في السيطرة على ما يسمح لمواطنيها معرفته)).لا يتعلق هذا التطور الثوري بنشوء اساليب جديدة للتدفق المعلوماتي والإعلامي فحسب ، بل باقتحام مؤسسات جديدة كلية لميدان الإعلام ، وبالتحديد القنوات التلفزيونية الفضائية . ويمكن القول بان هذه المؤسسات الإعلامية الجديدة هي اهم المنجزات في ميدان الإعلام العربي منذ دخول المطبعة الى العالم العربي وبزوغ الصحافة المطبوعة ، فهي ليست اكثر حرية فحسب ، بل ان بعضها افضل نوعية وارقى مهنيا من الصحافة المطبوعة ، فضلا عما تنطوي عليه طفرات معرفية مذهلة [٨] ويضاعف من اهمية هذا التطور ان الثورة الحادثة في حقل الاتصال لم تنته بعد ، بل تنبئ الابتكارات التي دخلات بالفعل حيز التنفيذ بمزيد من التحولات التي يعد بعضها اكثر عمقا . ومع ذلك يبدو ان من المبكر التنبؤ بنتائج هذه الثورة . فتطور تكنولوجيا الاتصال التي قد تقدم للمستخدم جميع أشكال الإعلام وفرص الحوار والمشاهدة ، سواء من قنوات البث التلفزيوني الفضائي او شبكة المعلومات العالمية او المحطات الاذاعية ، قد تؤدي الى تغيرات مؤسسية عميقة ، بعضها قد يفرض استجابات بناءة وجديدة من هذه المؤسسات . ويقدم بعض المتخصصين النبوءة التالية ((إن التمازج بين الإعلام والتيليكوم {الاتصال} وتكنولوجيا المعلومات يدفع اللاعبين في هذه القطاعات الثلاثة للعمل في حيز متمازج بصورة متزايدة . وسوف يؤدي ذلك إلى خسارة أعمال (بيزنس) ومداخيل ، ولكنه يفتح نماذج جديدة للفرص))[٩]. وهذا يجعل القائل بان الثورة التكنولوجية قادت التحول في حقل الإعلام العربي بصورة أقوى بكثير من النخب السياسية أو الثقافية صحيحا بدرجة كبيرة . وسوف تكون لنا وقفة تشخصية لطبيعة تحديات الثقافة وانعكاساتها الامنية في محور لاحق .

٣ – التحول إلى اقتصاد السوق:

ما يزال العالم العربي يعيش خارج العملية التاريخية للتحول الديمقراطي ، وجل ما أخذه منها هو وسائل للتأقلم تستهدف إنقاذ النظم الاستبدادية البيروقراطية والوراثية . ولكن يبدو الأمر ليس كذلك فيما يتعلق بالتحول إلى اقتصاد السوق ، فغالبية الدول العربية تحاول التأقلم مع تلك الأيدولوجيات العالمية بقدر أكبر من الاهتمام . وكان بعضها قد أسس منذ البداية اقتصاد سوق في الحدود الممكنة لبلاد تنشأ الدخول الغالبية فيها عن الريع النفطي ، ولكن الآخر كان قد مر في الستينات بتجارب راديكالية في الاقتصاد والتنمية انتهت الى اخماد المبادرات الخاصة وضرب رأس المال

وخروجه من الميدان كلية تقريبا . ولكن هذه البلاد ذاتها تمر الآن بمخاض صعب للتحول إلى اقتصاد السوق . وقد ترتب على مزيج من الثروة النفطية والتشجيع المبكر والملحوظ للقطاع الخاص ان بدأ هذا القطاع يضع قدمه في ميدان الإعلام او يطور نصيبه من هذا القطاع [١٠] . ورغم أهمية التحول الجزئي في موقف الدول العربية من الملكية الخاصة لوسائل الإعلام المطبوعة والمرئية فإن سوق الإعلام العربية لا تزال تابعة للدول بامتياز ، وتعبر أساسا عن نشاط رأس المال السياسي ، ونعني بهذا المصطلح الاخير ان الغرض الاساسي من تكوين مؤسسات إعلامية هو سياسي وليس تجاريا ، وان اغلبية المؤسسات التلفزيونية الفضائية لا تستطيع البقاء من خلال اقتصاديات السوق ، دون مدها بدعم مالي من مؤسسات أو هيئات او اسر سياسية ، فمؤسسات الإعلام التجاري هي الاستثناء وليست القاعدة . وهنا لا نستطيع ان نميز الملكية الخاصة والعامة الا بصورة جزئية للغاية ، فالمؤسسات الخاصة الكبيرة لا تستطيع ان تستمر بدون ان تكون لها علاقة وثيقة مع الدول والهيئات العامة ، سواء من حيث راس المال المدفوع وشكل الملكية ، أو الضمانات الاساسية لدورة رأس المال ، وبصفة خاصة الدخل المتحصل من التوزيع والاعلانات. ولا شك في ان ذلك صحيح بالنسبة الة الإعلام الذي يخاطب الجمهور الوطني، ولكنه يبدو صحيحا ايضا حتى بالنسبة الى المؤسسات الإعلامية التي تخاطب الجمهور العربي على اتساعه، وعبر الحدود الوطنية، سواء كان هذا الإعلام مطبوعا أو مرئيا[١١]. ويبقى الإعلام الالكتروني حيزا وحيدا للأفراد ورأس المال الصغير غير مقيد للرسالة الإعلامية والحوارية ويكاد يكون هذا القطاع هو الإعلام الجماهيري الديمقراطي الوحيد في العالم العربي .

٤ – التغير النسبي في تقاليد التلقي:

إنّ للجمهور علاقة وثيقة بما يجري في حقل الإعلام العربي من تطور إيجابي وبطيء من حيث المستوى والمضمون . ففي الماضي كان بوسع الحكومات ان تتعامل بطمأنينة تامة تقريبا مع جمهور يكتفي بالتلقي السلبي للرسالة الإعلامية الآتي له من أعلى ، والواقع أن هذا الجمهور قد تغير الى حد ما ، فصار يطلب المشاركة والتفاعلية ، ويعبر عن رضاه أو سخطه بأشكال ملموسة وبسيطة للغاية . وتمثلت الخطوة الاولى في حصول اغتراب سياسي واسع للجمهور نتيجة لعدم رضاه عن الكذب والتجاهل المذهل للأحداث الجسيمة التي يعرف عنها بصورة مباشرة من خلال أهم وسيلة إعلامية في الثقافة العربية الراهنة على الاطلاق ، وهي الشائعات . أما الخطوة الثانية فهي وثيقة الارتباط بهذه العملية ، وهي التوجه الى مصادر الإعلام الغربي الأكثر قربا من القضايا العربية، مثل اذاعتي " بي بي سي " ومونت كارلو . وجاءت الخطوة الثالثة مع الازمات التي دهمت مختلف الأقطار العربية بسبب الحروب والهزائم والنزاعات الأهلية . وقد ولدت الفضائيات العربية حقا في مناخ أزمة الخليج الاولى (١٩٩٠ – ١٩٩١) واحتلال العراق (٢٠٠٣) والثالث

وقاد التنشيط الذهني العالي سببته هذه الأزمات إلى بحث كثير من المواطنين عن مصادر دول الحراك العربي٢٠٠٩صعودا إعلامية شتى وجدوها متاحة إما في الفضاء الإعلامي الغربي أو في المصادر الإعلامية المتاحة لدول عربية أخرى[١٢]. وأخيرا يتمثل التطور التكنولوجي الثوري حقا في تقاليد التلقي بالانتشار الذري لمصادر البث التلفزيوني ، فضلا عن التكاثر الفطري للصحافة المطبوعة . ويمكِّن البث التلفزيوني الفضائي المواطنين من التعبير عن آرائهم وامزجتهم بكل بساطة وفي غمضة عين عن طريق الضغط على جهاز التحكم من بعد (الريمونت كونترول) واختياره قناة تلفزيونية اخرى ، اما التعبير النشط عن الرغبة في التفاعل والتعبير عن الرأي من جانب الجمهور فيمثل في المدخلات في برامج الحولر (التوك شو) ، وفي الاستطلاعات التي صارت تتيحها مختلف القنوات إما على التلفزيون ، أو على المواقع الالكترونية الخاصة بها ، أو في المنبرين معا [١٣] .

٥ – صعود الحرك الإسلامية والغضب المتنامي ضد الهيمنة الامريكية:

لا شك في أن الصعود الخارق للحركة الإسلامية ، في وقت بدأت فيه النظم السياسية العربية تفقد جانبا كبيرا من قدراتها ويهبط فيه اداؤها في مختلف المجالات ، قد انعكس على الإعلام العربي بصورة قوية للغاية اكثر من أي عامل سياسي او اجتماعي آخر .وقد توافق هذا العامل مع التوترات المتعاظمة في العلاقة بين العرب والغرب عموما ، والولايات المتحدة الامريكية خصوصا ، وخاصة بعد احداث ١١ ايلول / سبتمبر ٢٠٠١ وما أعقبها من طرح لمقولة " صراع الثقافات " و" صدام الحضارات " . وقد كرس اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الثانية وغزو العراق واحتلاله وتحول الانظمة السياسية بعد ما شهده العالم العربي ما يسمى (الربيع العربي)، مناخا تزدهر فيه المخاوف ، وقد انعكست بالفعل من خلال الحرب الإعلامية التي مارستها الفضائيات العربية والامريكية على هامش الحرب ضد العراق ، والمرحلة الاخيرة من الصراع العربي – العربي ، وما يسمى بالحرب ضد الارهاب [١٤] وظهور ما يسمى (الدولة الإسلامية في العراق والشام) وما يعرف إعلامياً بـ (داعش) .

٦ – التدخل الدولي المتنامي في قضايا المنطقة:

بدأت الضغوط والتدخلات الاجنبية – بالارتباط مع الصراع السياسي المشتعل في المنطقة العربية وعلى المستوى العالمي – تؤثر بصورة ملموسة في اداء الإعلام العربي خصوصا بعد الاحتلال الامريكي للعراق ، فانتشر في الإعلام العربي القول بأن المواقف والافعال الامريكية هي هجوم صليبي على الامة العربية والإسلامية ، بينما اتهم الامريكيون الإعلام العربي ، وخاصة الفضائيات – وعلى رأسها قناة الجزيرة وابو ظبي – بعدم المهنية ، إذ ((يرى العرب الاخبار

بطريقة مختلفة منذ الحرب العالمية الثانية[١٥] .ولأن الامريكيين أكدوا ان تغطية الحرب في العراق من جانب وسائل الإعلام العربية لم تكن منصفة ، أو انها اتسمت بالتحريض ، فقد حرضوا هم انفسهم عدد ا من الحكومات العربية على البطش بالقنوات التلفزيونية التي اغضبتهم ! ولم يبدو ان ضغوطهم تلك تتعارض مع مطالبهم بالإصلاحات الديمقراطية في البلاد العربية .والواقع ان عددا من الحكومات الغربية رددت صدى المواقف الامريكية من الإعلام العربي . ويبدو ان المقولة الامريكية التي توجه اتهاما اوسع مدى الإعلام العربي في تكوين مناخ يشجع على التطرف والعنف والارهاب قد لاقت تأييدا مضمرا من جانب هذه الحكومات ، واقدم بعضها – وتحديدا الحكومة الفرنسية – على واحد من اكثر التدابير القمعية غرابة في التاريخ الفرنسي عندما منعت فضائية المنار من البث عبر الاقمار الصناعية [١٦] وخير دليل ما يتناقله الإعلام الغربي اليوم في تحديات ما يسمى الدولة الإسلامية (داعش) والصورة الضخمة وغير الدقيقة لطبيعة هذا التهديد ، ناهيك عن الازدواجية في نقل الاحداث العربية لما يسمى بـ الربيع العربي .

ثانياً/ التحديات الامنية المصاحبة لعمل الإعلام العربي:

وفقا للمفهوم الحديث للأمن الذي يرى بان هذا المدلول لا يقتصر على الجانب الجنائي الذي تقوم عليه الاجهزة الامنية التنفيذية ، يمكن ان نحدد العديد من التحديات الامنية والتي تقع ضمن الارهاب " العنف " الازمات ، الكوارث، وغير ذلك، ولكن قبل هذا ربما يحق لنا القول بان النظرة التقليدية لمفهوم الامن الذي تختزله في الاجهزة الرسمية تخل بأهمية ادوار المؤسسات الاجتماعية الاخرى التي تقوم بمهام كبيرة ضمن مفهوم ارحب ، ومنظمة متكاملة تتدرج كلها تحت مفهوم الامن الشامل الذي يشمل كافة الصور المختلفة التي تسهم مجتمعة في تحقيق الامن في صورته المتكاملة للمجتمع . ووفقا لهذا المبدأ يمكن الاشارة الى مفاهيم مثل الامن الاجتماعي ، الذي تقوم به مؤسسات المجتمع كالأسرة ، ومؤسسات التعليم ، والمسجد، وكذلك الامن الثقافي ، والفكري ، الذي تضطلع به وسائل الإعلام ، وغيرها اضافة الى ما تقوم به مؤسسات المجتمع المختلفة ولكن لبلورة الصورة بشكل اوضح . يمكن تحديد ابرز التحديات المصاحبة لعمل الإعلام العربي منها الحرب ضد الارهاب والتغير السياسي الذي شهدته المنطقة العربية ما يسمى (الربيع العربي) ومحورة العالم من قبل التدخل الغربي ضد ما يسمى (الدولة الإسلامية –داعش) اظهرت معها العديد من التحديات الامنية المفصلية التي صاحبت عمل منظومة الإعلام العربي، ومنها :-

١ – **تحدي الامن الوطني:** ظهرت وسائل الإعلام الحالية بمميزاتها الكثيرة عابرة الحدود الجغرافية، والثقافية ، والسياسية ، وحتى الدينية ، وعلى منتديات الانترنت ، ومن خلال واقعها ، وتطبيقاتها بان مفهوم السيادة الوطنية محل تساؤل . فعن طريق هذه الوسائل بات ممكنا تنظيم الاجتماعات

بين المجموعات المعادية ، لتنسيق الموقف ، وتبادل المعلومات ، والخدمات ، وعليه تزداد حالات الاختراق للأمن الوطني مثل قضايا التجسس المعلوماتي والاقتصادي ، وتهديد الكثير من مقومات الامن الوطني عن طريق بث الشائعات، والاخبار المكذوبة، لأحداث البلبلة بين افراد المجتمع .[١٧]

٢ – التحدي الفكريّ والثقافيّ:

صاحبت هذه المتغيرات، الهجمات الثقافية ، والحضارية التي قد تزعزع الامن الفكري ، للشعوب المغلوبة على امرها، وتنشر عبر القوى الغالبة فكرها ، لغتها ، وقيمتها ، وقد ظهر في ادبيات بعض المربين، والباحثين بدايات للتحذير من الغزو الفكري المركز الذي يستقبله الجيل العربي المسلم مما يجعله عرضة للهزيمة الفكرية ، وبالتالي تهتز قناعاته الفكرية ، وهذا بدوره يضاعف الجهد ، والتبعات على مؤسسات المجتمع الاخرى [١٨] .

٣ – التحدي العلميّ والحضاريّ:

تعتمد وسائل الاتصال التقليدية والحديثة سواء على تقنية فائقة الدقة ، والكفاءة تمثل المنجز الحضاري لمختلف شعوب الارض ، سواء في مجال هندسة عتاد الشبكة او المساهمة في تقنياتها، او في مجال المساهمة في المحتوى المطروح امام ملايين المستخدمين حول العالم ، وفي هذا المنتدى العالمي تتجلى اهمية اظهار المساهمة العربية بصورة ناصعة تعلي من شأن الشخصية المسلمة وتضع للامة بصماتها وفي مضمار التحدي الحضاري بين امم الارض . والمتأمل في تواضع المساهمة العربية عبر الاثير ، يجد كم حجم هذا التحدي العلمي ، والحضاري ، الذي سيؤثر على صورة الحضارة العربية و الإسلامية، وعلى شخصية الانسان العربي ، وعلى نظرة المجتمعات الاخرى للدور التاريخي للإنسان العربي في هذه المنجزات البشرية المتقدمة [١٩] .

ثالثاً/ التحديات المصاحبة للتطور التقني:

سبق أن عرجنا على التطور التقني وشبكة المعلومات الدولية وآثارها على المجتمع العربي، وقلنا: إنه العمليات التي تتدفق من خلالها المواد الإعلامية عبر الوسائل التقليدية الصحف، الراديو، التلفزيون، والحديثة الانترنت وتطبيقاته تلعب دورا كبيرا في تشكيل اتجاهات الغزو بل إن المعلومات والمعرفة اعتبرت من اهم المتطلبات الاساسية للحصول على الثورة . وبالتالي فهي التي تحدد حجم الشخص ومكانته في المجتمع ، ومن هنا فالمعلومات تؤثر على الافراد والجماعات والدول معا من خلال المحاور الآتية :-

١- تؤثر المعلومات على الطبقة العاملة والاخيرة هي ابرز عوامل الانتاج الاساسية ، والمعلومات تؤثر على الارض من حيث المكان والبعد لقدرتها على عكس الحواجز الجغرافية كما وصلت

المعرفة كذلك وبشكل كبير محل رأس المال التي اصبحت تختصر للزمن والجمهور ، وتستطيع المؤسسات استثمار انشطتها عبر الدول بناء على هذه المعلومات .

٢- اثرت ثورة المعلومات بشكل كبير على الدول القومية او الدول الام التي كانت الى امد بعيد غير بعيدة عن الفعل الاساسي بل والوحيد في العلاقات الدولية حيث كانت العلاقات الدولية قائمة اساسا بين عدد من الوحدات الدولية قائمة اساسا بين عدد من الوحدات الدولية المحددة و المعروفة . فأصبحت الدولة في عصر المعلومات غير قادرة بدرجة او بأخرى على التدخل لحماية قيم العقول نظرا لحرية تداول المعلومات وبشكل كبير ومذهل واصبح يتأثر بغيره عن طريق وسائل الاتصال والإعلام واصبحت السيادة محل شك وجدل كبيرين نظرا لاختراق المواد الإعلامية الواردة التي ازاحت سيادة الدول ، ومثال على ذلك ما شهده الشارع العربي من ثورات ضد النظم السياسية نهاية عام ٢٠٠٩ صعودا من تونس ومصر وليبيا واليمن وسوريا [٢٠] .

٣- لقد ادت ثورة المعلومات التركيز على الجوانب الاقتصادية والكسب السريع المحرك الاساسي للعلاقات بين الدول ، وهو ما ادى لتقليل دور الدولة وزيادة دور الشركات المتعددة الجنسيات والتي باتت تلعب دورا محوريا في الاقتصاد الدولي وقد اتاحت ثورة المعلومات درجة اكبر من قنوات الاتصال للأفراد بعضهم مع بعض دون المرور بالقنوات التقليدية .

٤- انتشرت في جميع انحاء العالم نتيجة التطور التقني افكار ونظريات تعبر عن مجموعة من البناءات او التكوينات الاجتماعية او الدينية او الثقافية ادت الى انغلاق باتجاه ثقافات مقننة تخدم مصالح جهات او مجموعات او دول اثرت وبشكل خطير في النسيج الاجتماعي للدولة النامية وحتى المتقدمة منها ، وعلى سبيل المثال ما ظهر منذ بداية العقد الاول من القرن الحالي ظهور ما يعرف بـ(الارهاب) وصولا الى ما اصطلح عليه تنظيم الدولة الإسلامية الذي اخذ من سوريا والعراق مناطق اعلن بها حدود دولته ، او ما تمخض عنه في تشكيل تحالف دولي عالمي لمجابهة هذا التحدي العالمي [٢١] .

الطبيعة الاتصالية لشبكة الانترنت وتحديات الجريمة الدولية في عصر التقانة :-

ظهر الانترنت بشكل جماهيري في مختلف دول العالم بصورة غير مسبوقة ، وفي زمن قياسي وقد صاحبت هذه المرحلة السريعة للشبكة العديد من الاسئلة حول خصائصها الاتصالية ، وانتشر في كل مكان اتصل الى ما يزيد الى ٧٠٠ مليون في بداية عام ٢٠٠٣ ، وبذلك حققت في غصون عقد ما لم تحققه اي وسيلة اتصال اخرى ، فيما احتاج الراديو ٣٨ سنة للوصول الى ٥٠ مليون والتلفزيون الى ١٣ سنة للوصول الى ٣٠ مليون وفي اوربا والولايات المتحدة ، وصل الانترنت الى هذا العدد خلال ٤ سنوات فقط وتضاعف العدد ٣ اضعاف في نهاية عام ٢٠٠٩ . ولعل اهم

عناصر الجذب لهذه التقنية والتي حصدت اكبر رصيد لها من الجمهور عالميا ، التفاعلية حيث تسمح بتبادل الاتصال بواسطة البريد الالكتروني ، والحوار المباشر الدردشة ، صورة – صوت – نصوص .اما الفورية الآنية في السمة الثانية لهذه الشبكة بتقدم المحتوى بسرعة دون قيد ليتوزع على مختلف المواقيت والبلدان .ويمكن ان نسمي الانترنت قناة القنوات حيث يمكن تصفح ملايين المواقع والآلاف من الصحف ومئات الصفحات الشخصية. والشبكات التلفزيونية ومواقع الاخبار والترفيه والتسويق وبشكل تفاعلي ، وهنا يكمن الخطر الامني المجتمعي في حال إساءة استعمال الشبكة [٢٢] . اما التحكم وهي خاصية في خيارات الوسيلة والطريقة والمكان والزمان وهذه تمتد أيضاً في حرية الاختيار بين عدد وفير من المواقع والقدرة على التواصل مع اكبر عدد منها دون الرجوع الى طرف ثالث عدا بعض البرامجيات المستخدمة .وفيما تقدم يمكن القول أن الحقيقة البسيطة والثابتة تقول بأن وسائل الاتصال لم تخترع الجريمة ، بل كانت ضحية لها في معظم الاحوال حيث ان هذه الوسائل تعرضت لسوء الاستغلال من قبل كثيرين عبر التاريخ ومن الثابت ايضا ان المجرمين وظفوا الاتصال تاريخيا ضمن ادواتها المختلفة لخدمة النشاطات الاجرامية التي يقومون بها [٢٣] . ونرى ان هناك العديد من العوامل التي ساعدت على انتشار هذا التهديد الامني ، مستغلة الوضع العالمي المتغير من حيث الديمغرافي الهجرة ، وطبيعة العلاقات الاسرية والاصلاحات الاقتصادية ، ومظاهر العولمة والتقدم التقني. ويبرع المجرمون في عصر التقنية في استغلال كل المنافذ ، ما يعرف بالنفوذ الالكتروني والعمليات المعرفية مع البنوك . وكذلك النشاطات الاجرامية ذات البعد الدولي ممنوعة في التشريعات الدولية مثل مروجو المخدرات ، مستخدمين هذه البيئة الاتصالية في عملهم وبعيدة عن ملاحقة القوانين ويذكر انه تم تشخيص هذا الاختراق في مؤتمر فينا ٢٠٠٢ للدول الاعضاء في الامم المتحدة ناقشوا كيف ساهمت العولمة والتقنيات الحديثة في تسهيل تجارة المخدرات .ومع ادراك خطورة هذه التحديات داخليا وخارجيا سواء، ويمكن النظر الى ظاهرة الارهاب الدولي من اهم واخطر الانشطة الاجرامية عالميا التي يمكن ان تستفيد من وسائل الاتصال الحديثة لتنفيذ نشاطاتها ، من خلال توظيف هذه الوسيلة للترويج عن محتواه اعلاميا

وعقائديا ، بعد ان تمكن من معرفة استخدامات الانترنت وبرامج التخريب والتدمير وكذلك اطلاعه الفني على نقاط الضعف في الشبكات ، ومثال ما حصل في استهداف ابراج التجارة العالمية في ١١ سبتمبر ٢٠٠١ من خلال اختراق انظمة الملاحة الجوية الامريكية [٢٤] . ومن الجديد ان الارهابيين يستخدمون عبر الانترنت بالإضافة الى شبكات الملاحة الشبكات المالية والشبكات الوطنية وشبكات النقل وشبكات الدفاع والتحصين الامني ... الخ .

وفي ضوء ما تقدم فان التحدي الامني عبر التقنيات الحديثة يمكن في الخصائص التقنية التي ساهمت على نفس درجة التحدي ومنها [٢٥] .

- يسهل نظريا ارتكاب الجريمة ذات الطابع التقني .

- يسهل اخفاء معالم الجريمة وصعوبة تتبع مرتكبيها .

- تعدد الاطراف المرتبطة بها حيث يلعب البعد الزمني اختلاف المواقيت بين الدول ، ، والمكاني الجريمة وهو يعكس بطبيعة الحال ، اتساع نشاطها .

- غياب التشريعات في معظم الدول التي تعالج هذا التحدي . وان وجدت فان التقنية واستخداماتها السلبية أسرع من التشريعات .

- قلة الاستثمار في مجالات البحث العلمي للمساهمة في مكافحة جرائم التقنية .

- جرائم الانترنت تتسم بالغموض حيث يصعب اثباتها والتحقق منها ، وهي اكثر تعقيد في الجرائم التقليدية .

المبحث الثاني/ اسباب تصاعد التحديات الامنية وفاعلية الإعلام العربي في التصدي لها:

يتناول هذا المبحث التحديات الأمنية المشتركة لمنظومتي الإعلام العربي والأمني سواء، وانعكاساتها على الجمهور والرأي العام العربي وينقسم هذا المبحث الى ثلاث محاور الأول : هو الفجوة بين منظومتي الإعلام والأمن العربية . اما الثاني : التحديات المشتركة وطبيعتها . اما الثالث : سبل تذليل المعوقات .

أولاً/ هوّةَ الفجوة بين منظومتي الإعلام والامن العربية وانعكاسها على الجمهور العربي واتساع النشاط الامني مؤخرا:

أدت التحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات العربية بما يسمى (الربيع او دول الحراك العربي) وما سبقها الى اتساع النشاط الامني بشكل غير مسبوق ، الى تفكيك واعادة اغلب الاجهزة الامنية وايضا ظهور اجهزة امنية اخرى ناهيك عن ظهور وظائف ومهام جديدة انيطت الى المنظومة الامنية نتيجة التحديات الداخلية والخارجية سواء . فقدت ترتب على هذا المتغير الى تغير اهداف الدولة والمحافظة على كيان المجتمع في اطار فكرة الدولة الحارسة لمفهوم الديمقراطية والسعي لأحداث التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية في اطار دولة الرفاهية. ولما كان الاجهزة الامنية هو احد ركائز الجهاز الاداري للدولة وعماده في تحقيق

الاستقرار الذي يدعم حركة التنمية ، فقد تأثر بتلك المنجزات بصورة واضحة ، خاصة بعد ان اصبح الاعتماد عليها أساسيا في توفير انواع جديدة من الخدمات الامنية الى جانب مهامها الأصلية في المجتمع ، وقد أدى هذا الى احتكاك الأجهزة بالإعلام والمواطنين سواء ، بسبب استخدام الأمن كأداة للتميز و التنمية ، مما يزيد من مجالات تعثر العلاقات مع أجهزة الإعلام من جهة والمواطنين من جهة اخرى [٢٦] ، ويمكن تحديد أسباب أتساع ظاهرة النشاط الأمني على النحو الاتي .

– **العوامل السياسية:** وضع الأجهزة الأمنية في خدمة الأنظمة وتحقيق الاستقرار وكبت القوى المعادية ومكافحة النشاط المناهض ، مما ادى الى تعثر عمل اجهزة الإعلام ودورها في التفاعل مع الجمهور لترسيخ الديمقراطية وهذه إشكالية كبيرة يطول تحليلها في هذا المحفل [٢٧]

– **العوامل الاجتماعية:** تطور الجريمة وزيادة معدلاتها الداخلية والخارجية سواء ، وتعدد جمهورها والتوسع في العنف شتى انواع السلوك ، وكذلك الانفجار السكاني وزيادة معدلات الهجرة الى المدينة والتفكك الاسري ، وامتداد العمران والتوسع في أنشاء المدن والمناطق السكنية والصناعية الجديدة ، وفي ظل هذا المشهد المتسارع المعقد يصبح عمل منظومة الإعلام والأمنية عمل عكسي في بعض الجوانب التي تعتبر من مسلمات حرية الجمهور .

– **العوامل الاقتصادية:** التبدلات الاقتصادية التي حدثت في بعض البلدان العربية وصدور قوانين تحكمها وفرض عقوبات متنوعة على مخالفة احكامها [٢٨] .

– **الانتماءات الاجتماعية:** سرعة التحولات السياسية والاجتماعية و الاقتصادية التي حدثت في كثير من البلدان العربية اي الاتجاه عند اختيار عناصر و أفراد المنظومة الأتية من فئات اجتماعية جديدة تنتمي الى الشرائح الاجتماعية ذات الدخل المحدود سواء الحضرية منها ام الريفية، ان بعض هؤلاء المنحدرين من شرائح اجتماعية دينياً يميلون الى السلوك التعويضي الذي يكمل نقصا لديهم ناتجا في الغالب والأعم عن المكانة الاجتماعية الأصلية المتدنية وتواضع المستوى الحياتي عامة ، فعندما يجد بعض هؤلاء ان في ايديهم سلطة غير محدودة او محدودة احيانا ومطلقة احيانا اخرى فأنه قد يستغلها بدون وعي استغلالا سيئا لأثبات الوجود وتأكيد الذات ، وهكذا في الحالتين نرى مدى اسهام الانتماء الاجتماعي لأفراد الأمن وضباطها في تأزيم علاقتها بالمنظومة الإعلام والمواطن سواء [٢٩] . ويمكن تحليل العلاقة بين الإعلام والامن على مستويات:

١- الدور السلبي لوسائل الإعلام الجماهيري:

سوء علاقة المنظومة الأمنية بوسائل الإعلام ، او سوء تقدير رجال الإعلام للمسألة الأمنية وطبيعة عمل رجال الأمن أدى الى أقدام وسائل الإعلام وخاصة ما تسمي نفسها مستقلة الى تأزيم العلاقة بين رجال الأمن والمجتمع من خلال تقديم رجال الأمن بصورة سلبية ، او عبر التركيز على سلبياتهم وأخطائهم وإظهارهم عاجزين عن اداء واجباتهم [٣٠]. كما ان افتقار الكثيرين من الإعلاميين الى الامكانيات الفكرية والمهارات المهنية يدفعهم الى الارتباك في معالجة المسائل الامنية الى درجة إعطاء الانطباع العفوي او المتعمد ، بنوع من التعاطف مع المجرم او الإساءة الى سير التحقيق او الى الإجراءات القضائية . ومن المؤكد ان هذا الدور السلبي لوسائل الإعلام من شأنه ان يسئ الى الأجهزة الأمنية ، وان يزيد من إشكالية علاقها بالمجتمع وثمة سائل لأحد الباحثين (ما الذي يدفع الناس لمواقف العداء للشرطة) ويجيب (القصص والأفلام والمسلسلات التي تقدم رجل الأمن بصورة شاذة او عدوانية او غليظ القلب او غير متجانس مع المجتمع) [٣١]

٢- الأزمة التراكمية بين الإعلام والأمن:

يعاني الإعلام العربي والجزء الامني من جميع العوامل والأسباب التي أدت الى احتدام أزمة الإعلام العربي و أدت الى اشكالية علاقته بالمجتمع ويمكن أيجازها على النحو التالي :

- **محدودية جمهور الإعلام العربي:** فرضت الأمية على شرائح واسعة من المجتمعات العربية ، كما فرضت على شرائح واسعة من الجماهير العربية السلبية والابتعاد عن الاهتمام بالشأن العام و انجذبت شرائح مهمة من الجماهير العربية الى مصادر الإعلام الخارجي الموجه الى المنطقة العربية ، ناهيك في المحتوى الإعلامي للتقانة الحديثة وتطبيقاتها ، و غابت الخبرة الاتصالية الغنية عن شرائح مهمة من المجتمعات العربية ، أودت هذه العوامل الى وجود حالات التمزق او اللامبالاة او السلبية او الإحباط او الانبهار في أوساط مختلفة من المجتمعات العربية و هذا أما انعكست سلبيا الى عمل أجهزة الإعلام من جهة والأجهزة الأمنية من جهة أخرى وزادها حدة .وأدت الى انعزال الإعلام العربي ومعالجته الأمنية نسبيا عن واقعه و عن جمهوره ، الأمر الذي ادى الى انخفاضه وتوزيعه وألى محدودية انتشاره في معالجة القضايا بشكل دقيق [٣٢] .

- الافتقار الى وجود كادر اعلامي أمني متخصص :تشتد الحاجة الى تأهيل كادر اعلامي امني متخصص قادر على ان يستجيب لمتطلبات تغطية الحياة الأمنية الاخذة في الأتساع والتشابك والتعقيد داخليا وخارجيا ، الكادر الذي يجب ان يمتلك معرفة امنية أكاديمية ودراسة إعلامية امنية أكاديمية في الوقت نفسه . ان غياب هذا الكادر انعكس سلبيا على واقع الإعلامي العربي الأمني .

- القائد او الموجه للحملة لصد التحديات :

لم تحسم بعد في معظم البلدان العربية في الجهة المناسبة لقيادة الإعلام الامني وتوجيه ،هل جهة امنية ام إعلامية او حتى الدول العربية التي حسمت امرها واناطت الامر لوزارة الداخلية نجد ان موقع الإعلام الأمني مازال حائرا يهيم على وجهه بين التوجيه السياسي والتوجيه المعنوي والعلاقات الانسانية والمكتب الخاص ، وغيرها من الجهات ، وتؤكد الممارسة مدى مايترتب على عدم الحسم هذا من أثار على دور الإعلام ورسالته للجمهور [٣٣] .

- **ملكية وسائل الإعلام العربية :**

يعود أحجام البرجوازية العربية الكبيرة عن الأستثمار في مجال الصحافة الى عوامل أقتصادية تتمثل في طبيعة الأنظمة السياسية العربية والى عوامل اقتصادية تتمثل من انخفاض الريعية بسبب ضعف الوعي الإعلاني والبنية الضعيفة لمعظم الاقتصاديات العربية ، وهذا ما ادى الى تقدم أصحاب النفوذ السياسي الى الاستحواذ والسيطرة ، وفي المقابل أيضا انطلقت مؤسسات إعلامية ترجع الى جهات صغيرة او متوسطة التمويل لم تصمد بسبب ضعفها الذاتي المادي بالدرجة الاولى ولم تستطيع مقاومة اغراءات الدعم المادي الحكومي او الخاص (لا يعرف مصدره) . وبذلك أسهمت أشكالية ملكية وسائل الإعلام الجماهيرية العربية في تعقيد الازمة .

– احتدام المنافسة الإعلامية :أدت التكنولوجيا العالية وتطبيقاتها العاصفة في مجال الإعلام (وكما ذكرنا في المبحث السابق) والمصحوبة بتحولات سياسية واجتماعية وثقافية الى صعوبة وربما استحالة العزلة الإعلامية ، وهذا ما ادى الى عزلته عن جماهيره بعد ان انعزل عن واقعه ، وهذا ما زاد ازمته حدة وتعقيدا [٣٤] .

- **عدم وجود اشكال تنظيمية مناسبة:**

تفتقر الكثير من الدول العربية الى وجود أشكال وهيئات تنظيمية مناسبة ، معقولة ومتنوعة وكافية يستطيع الجمهور من خلالها ممارسة تعاون مع الاجهزة الإعلامية والأمنية سواء ، ويعود ذلك لأسباب متعددة أبرزها عدم وجود اهتمام كافي بهذا الموضوع نتيجة لغياب المفاهيم الجديدة وخاصة تلك المتعلقة بالأمن الاجتماعي والبحوث الحديثة و لعدم الجدية في الجدية في التبني الحقيقي لمفهومي الامن الشامل والمعالجة التكاملية بين الإعلام والاجهزة الامنية ، كما يعود أساسا الى استمرار النظرة القاصرة للمنظومتين الذاتية ولدورها وطبيعة عملها [٣٥] .

ثانياً/ عوامل التحديات الأمنية المشتركة التي تواجه العمل الإعلامي والأمني العربي:

إنّ فلسفة الإعلام تقوم على خدمة الوطن والمواطن من خلال نشر المعرفة وتحقيق الوعي ، وهذا الاختلاف ليس نظريا صرفا بل له بعده العملي المتمثل في اختلاف فلسفة كل رجال الإعلام

ورجال الأمن في النظر الى الاحداث وأسلوب معالجتها إعلاميا و أمنيا وهو مكمل احدهما الأخر. يعتمد الأمن آليات عمل زجرية تتهم بالكتمان والسرية في حين الان الإعلام يعتمد آليات عمل مختلفة تقوم على الافهام والأقناع من خلال النشر والتحليل والتفسير والحوار . ويمكن نحدد ابرز التهديدات المشتركة لعمل الإعلام والأمن سواء .

٣- التناقض بين التشدد وتنامي حقوق الانسان وانعكاساته على عمل منظومة الإعلام العربي: يستطيع الملاحظ الإشارة الى تطورين متلازمين في معظم البلدان العربية ، التطور الاول هو الاندفاع باتجاه التشدد في القوانين والانظمة الامنية نتيجة لتسارع المشهد الأمني الداخلي والخارجي سواء[٣٦]. والتطور الثاني هو تصاعد حراك اجتماعي يندفع باتجاه توسيع هامش الحريات واحترام حقوق الانسان ، ومن الواضح مدى تعارض هذين التطورين . اذا كانت القوانين والاجهزة والأنظمة الداعمة لفلسفة الامن وتكريس آلياته وتزداد تشددا وصلابة تتنامى التحديات التي تواجه الاجهزة الأمنية بكافة مستوياتها . فأن تناول مفهوم حقوق الأنسان وحرية التعبير وتبلور مؤسسات المجتمع المدني أصبحت أكبر داعم لتلك التطلعات التي تتوخى إتاحة مساحة أكبر للأعلام وحماية العاملين فيه من اسطورة وسلطة الأنظمة والقوانين وتأتي هذا ضمن التحدي الداخلي لمسؤولية الإعلام .

٤- اختلاف مفهوم الحريات الإعلامية :

ثمة اختلاف جوهري عميق في فهم مفهوم الحرية الإعلامية وتطبيقاته على أرض الميدان، إذ يرى مسئولو الامن ان الحرية الإعلامية تساعد على نشر البلبلة وتضعف المنظومة الامنية من نشر المعلومات المضللة للعدالة وتلفيق الاقاويل التي تؤدي الى عرقلة العدالة ، اضافة الى ان حرية الصحافة والإعلام تتشابك مع الكثير من الحريات والحقوق الفردية التي يرى رجال الامن مسؤولون عن حمايتها . بينما يؤمن الإعلاميون بان الحرية الإعلامية تساعد على تحقيق العدالة وعلى إخضاع رجل الأمن الى تحري الدقة وصولا الى الهدف الحقيقي وهو اظهار العدل ومحاربة الجريمة . وأن القيود التي تفرض عليهم تولد عنهم إحساسا بالتبعية يبدو معها الإعلام مجرد وسيلة من وسائل الأمن ، ويكون دوره تابعا وينحصر في تبني الأطروحات الامنية واعادة انتاجها متخليا عن دوره المتمثل في الحيادية بين كافة الاجهزة والمؤسسات والتوجهات الحكومية للراي العام ، وبالتالي، تثير هذه التبعية المخاوف من ان يتحول التعاون الى قيد لمصادره حرية الإعلام . وهو ما يظهر من خلال الإجراءات التي تتخذها بعض الحكومات في مجال الإعلام بفرض الرقابة او التصنيف والاضطهاد للصحفيين والناشرين و التي تحد بصورة جدية حرية التعبير ، وترجع الى عدم فهم الحكومات لمعنى الحرية وتطبيقاتها بشكل عملي [٣٨] .

٥- **مخاوف التبعية :**

تتنامى في منظومة الأوساط الإعلامية العربية ، وعلى أعلى المستويات مخاوف تبعية الاجهزة الإعلامية العربية الى الأجهزة الامنية و من يقف خلف تلك الاجهزة . بهذا القدر او ذاك ، كما ان القيود التي تفرض على الإعلاميين تولد عندهم إحساسا بالتبعية ، يبدو معها الإعلام مجرد وسيلة من وسائل الامن او السيادة ، وان دوره تابع ينحصر في تبني الأطروحات الامنية وإعادة انتاجها . وبالتالي تشير هذه التبعية المخاوف من ان يتحول التعاون الى قيد لمصادرة حرية الإعلام [٣٩] .

٦- العجز عن تحقيق التوازن والتعاون بين المنظومتين الإعلامية والأمنية العربية :

تتعثر الخطوات وترتبك الجهود المبذولة لتحقيق تعاون متوازن بين الاجهزة الامنية والإعلامية العربية. بالرغم من شعور الطرفين بحاجة كل منهما للأخر نتيجة المتغيرات المتسارعة وخطورتها، لاسيما إقامة تعاون فاعل بينهما والتنسيق الشامل . فأن معظم الجهود النظرية والخطوات العملية التي تمت في هذا الشأن على الصعيد العربي مازالت بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة منها .

٧- الضعف والعجز في مواجهة الجريمة الإلكترونية :

مع أنتشار التقنيات وتطبيقاتها تشابهت الجرائم وغايتها في موجة جديدة من التعقيد ، تطلبت تعاطيا مهنياً وأمنيا ، على نفس درجة التحدي . ولغرض وضع تصور عام للبيئة الإجرامية التي تتم فيها جريمة الحاسبات والأنترنت ، نجد من الضروري تحليل خصائص هذا النمط من الجرائم التي يتضح أفاتها وفق ظروف مختلفة تتمثل في [٤٠] :

- ضعف سبل المقاومة وضعف الأعداد الفني والبشري .
- صعوبة وضعف وسائل التحقيق الروتين ، وانعدام اجهزة المراقبة لأجهزة الأمن .
- التكلفة العالية لأساليب المكافحة الأجهزة ، والتعليم والتدريب .
- التقنية واستخداماتها السلبية أسرع من التشريعات .
- مخترعات ووسائل المكافحة غالبا ما تأتي متأخرة الفعل و رد الفعل .
- تدني مستوى الوعي الاداري والأجتماعي بخطورة المشكلة .
- قلة الأستثمار في مجالات البحث العلمي للمساهمة في مكافحة جرائم التقنية .

ثالثا : سبل تذليل المعوقات :

١.توضح القراءة التحليلة المعمقة لعوامل أشكالية العلاقة ويمكن تصنيفها لنوعين رئيسيين:

– العوامل الموضوعية : وهي العوامل الخارجة عن مجالي الأمن والإعلام وبعيدة عن سيطرتهما ، نظرا لأنهما مرتبطة عفويا بطبيعة الأنظمة السائدة في الوطن العربي ، وبالتالي فأن مواجهة هذه العوامل بقصد تغييرها او التخفيف من أثرها مسألة لا تقع ضمن مجالي الأمن والإعلام ولا حتى ضمن اختصاصاتها ، وليس رجال الأمن والإعلام هم أصحاب القرار بشأنها .

– العوامل الذاتية : وهي التي تقع ضمن مجالي الامن والإعلام وبالتالي فأن مواجهتهما بقصد تغييرها او التخفيف من آثارها مسألة تقع بالكامل ضمن مجال الأمن والإعلام وضمن اختصاصاتهما ، وبالتالي فأن رجال الأمن والإعلام هم أصحاب القرار بشأنها [٤١] .

٢. إنَّ العمل المنهجي الواعي والمخطط هو السبيل الوحيد لمواجهة العوامل التي سببت هذه الإشكالية .

٣– إنَّ اشكالية العلاقة الثلاثية ، حصيلة عملية ممتدة في التاريخ والمجتمع ، ومن ثم، فان اية محاولة لتغييرها ، لا يمكن ان تنجز بسرعة ، ولا يمكن ان تتم بقرار ،بل هي بحاجة اي عملية جديدة هي بدورها ممتدة في التاريخ والمجتمع ، ولكن معاكسه في الاتجاه بالنسبة للعلمية الاولى ، وربما يمكن انجازها من خلاله منهج البحث والتخطيط في وقت اقصر في الوقت الذي تشكلت فيه

٤– ان العوامل التي ادت الى هاتين الاشكاليتين: هي عوامل مترابطة ووثيقة الصلة ببعضها البعض، ومن ثم؛ فمن غير المجدي مواجهتها منفردة نظرا لارتباطها وتأثيراتها المتبادلة ،وهذا ما يؤكد خطورة النزعة الانتقائية لمواجهة هذه الاشكالية، كما يؤكد ضرورة واهمية المعالجة الشاملة[٤٢]. ويمكن القول ان ايجاد الحلول الاشكالية العلاقة العكسية لابد ان يتركز على ايجاد الحلول للأسباب التي ادت اليها ،وتنطلق مواجهة الاشكالية من المنطلقات الآتية:

الامنية:

* العمل المنهجي الواعي لتغير طبيعة الاجهزة الامنية باتجاه تكريس طابعها الخدمي وازالة طابعها القمعي او حصره في حدودها الدنيا .

* كسر حدة العزلة الامنية مع المجتمع باتباع اساليب حديثة وخاصة مايتعلق بتجارب الشرطة المجتمعية وتطبيقاتها .

* الاعتماد على المصداقية والتخلي التزييف واعتماد الحقائق المنجزة على ارض الواقع من اجل مد جسور الثقة بين الجمهور والاجهزة الامنية .

* رفع مستوى الاداء ، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بعدم تجاوز القوانين والصلاحيات وسوء استخدام السلطة وخاصة السلطة التقديرية . * وضع خطة منهجية متكاملة لانتقاء وتدريب وتأجيل الاجهزة الامنية وخاصة كوادرها القيادية بطرق جديدة .

* تبني خطة طويلة الامد تهدف الى التعاون تهدف الى التعاون والتنسيق الى درجة التكامل بين الأجهزة الامنية ووسائل الإعلام من أجل تحقيق المقترحات السابقة كافة [٤٣] .

الإعلامية: أما بخصوص الأجهزة الإعلامية العربية ومجتمعاتها ، فترى من ضرورة الانطلاق من الأسس التالية [٤٤] :-

* المبادرة الى تبني فلسفة إعلامية تحدد المنطلقات العامة للأعلام العربي نظرية وممارسة .

* أنهاء عنصرية الإعلام العربية عن واقعها ، ودفعها باتجاه ملاقاة هذا الواقع ومعانقته كمخرج وحيد لأنهاء عزلتها و غربتها وتحقيق التحامها بالمجتمع ومواجهة التحديات الجدية الداخلية والخارجية .

* وضع سياسات إعلامية في ضوء فلسفة إعلامية متبناة ، تشكل أطارا عاما للممارسة الإعلامية

* احترام القوانين الداخلية للعمل الإعلامي، واحترام أدبيات ونظريات وخصوصيات الأبداع الإعلامي ، والعمل باتجاه فصل أدارة وسائل الإعلام عن ملكيتها .

* المبادرة الى وضع خطة لتأهيل كوادر إعلامية نوعية تمتلك مستلزمات مواجهة التحولات الشاملة وإشباع الحاجات الإعلامية للشرائح الاجتماعية المختلفة .

المبحث الثالث/ دور الإعلام العربي في مواجهة التحديات الامنية:

تستطيع منظومة الإعلام العربي النهوض بدورها الفعال ومواجهة التحديات المختلفة والأمنية خصوصا من خلال المحاور الثلاث الأتية :

أولا : هيكلية مسارات الإعلام العربي وجعلها أكثر فعالية لمواجهة التحديات :

يمكننا تتبع تأثيرات كل من هذه العوامل منفردة على البيئة الإعلامية العربية ، غير ان الصعوبة تكمن في تتبع التفاعلات فيما بين هذه العوامل ، وتأثيراتها مجتمعة على الإعلام العربي.

وتتعامل الدراسات الإعلامية مع تلك التفاعلات المعقدة بطرق ومقتربات شتى ، فعلى سبيل المثال يمكن تتبع المسارات الممكنة لدور الإعلامي العربي من خلال عدد من الثنائيات التي تشتمل على تناقضات أو توترات معينة ، وتحديد سمات التطور على مقياس بين الطرفين النقيضين لتلك الثنائيات ، فهناك التناقض الكامن في التبعية الإعلامية الذي يغري بطرح التساؤل حول المستوى المتغير للتبعية او الاستقلال الإعلامي ، فنسأل : الى أي حد يتمتع الإعلام العربي بالاستقلال ؟ ويمكن كذلك رصد التناقض بين الحرية و الانتهاك المنظم لحرية التعبير ، وهو ما يدعونا لقياس مدى تمتع الإعلام العربي بحرية التعبير . وحيث ان الدولة العربية تحرص كثيرا على استمرار قبضتها الحديدية على الإعلام بوسائل عتيقة ومستجدة فقد نقيس أيضا مستوى الإنجاز المتحقق بمدى المهنية في الرسالة او المنتج الإعلامي . ثم اننا قد نتتبع أيضا متغيرات لا تقل أهمية بالنسبة الى ثنائية الثقافة و الميول المعادية للثقافة ، وهو ما يسمح لنا بقياس مدى الرقي او الهبوط الثقافي في الأداء الإعلامي العربي[٤٥]، ويمكن للإعلام العربي ان يطلع بدور أكثر فعالية للتحديات من خلال المعالجة الذاتية للثنائيات الأساسية الأتية :-

١- الاستقلالية والانسلاخ من التبعية :

لا تشكل الملكية الخاصة لوسائل الإعلام ضمانا كافيا على الاطلاق لاستقلالية الرسالة الإعلامية ، كما ان الملكية العامة لا تنفيها بصورة تامة . وتختلف مشكلة الاستقلالية بين الصحافة المطبوعة والإعلام التلفزيوني المحلي والفضائي والإذاعة والصحافة الإلكترونية.إنّ القنوات العربية الفضائية تتمتع باستقلالية تمييزية، وتتفاوت من قطر الى آخر ، بل من قناة الى أخرى داخل البلد نفسه . وبينما يجب ألا نتغافل أبدا عن هذا الاعتبار بالنسبة لكل قناة فضائية على حدة، فإن ثمة وهما بالاستقلالية يتكون بسبب أمكانية النظر الى الموضوع من زاوية أخرى ، أعني تأمل التدفق الإعلامي الآتي من الفضائيات العربية في مجموعها . فبينما يمكن توقع أن تتغافل الفضائيات المملوكة للدولة او للأفراد في مصر – مثلا – عن الأخبار والتعليقات التي تتناول جوانب من الأوضاع أو السياسات المصرية فأن القيود التي تفرضها على المواد المتعلقة بالدول الاخرى ربما كانت أقل . وتلك التي مازالت تبث للجمهور العربي الواسع من خارج حدود العالم العربي . فمجموع التدفق الإعلامي من هذا المصدر قد تمتع بقدر كبير من الاستقلالية غير المقصودة [٤٦] .

وفي نهاية المطاف يجب أن نتذكر أن الاستقلالية النسبية والتمييزية التي تتمتع بها الفضائيات تتوقف كليا على أرادة السلطات العليا، ولهذا تعطلت هذه الاستقلالية كلية عندما قررت السلطات وقفها وتقييدها بصورة أشد ، الى درجة أنهاء صفة القناة الإخبارية عن واحدة من أبرزها على

الأطلاق . وبوسعنا ان نتوقع تكرار هذا التعطيل في حالات أخرى . وبدرجة معينة يمكن فهم هذه الاستقلالية التمييزية وتشخيصها باعتبارها منحة وليست حقا أصيلا يحميه الدستور والقانون ، أو واجبا من واجبات الدولة . فالدولة العربية الراهنة لم تقتنع ألا بصورة استثنائية و في ظروف خاصة للغاية بأهمية أن تتمتع فضائياتها أو أعلامها بقدر كبير من الاستقلال الذي يحميه القانون وليس أرادة السلطة[٤٧]. أما الاعتبار الذي يهمنا في هذا القسم فهو اقتصاديات الإعلام . لقد أدى الحضور الكثيف لرأس المال السياسي الى تضييق شديد على استقلالية الرسالة الإعلامية ، حتى في حالة الملكية الخاصة، فلا الفضائيات ولا الصحف الكبرى ذات التوزيع الواسع تستطيع الحياة بدون مصادر أعلانية قوية . وبينما تتوافر سوق إعلانات قوية لعدد ضئيل من الفضائيات والقنوات التلفزيونية المحلية والصحف فأنها لا تستطيع ضمان إعاشة مؤسسات صحفية كبيرة – وخاصة في البلاد العربية الصغرى– دون تدخل مؤيد وداعم من جانب المصالح الخاصة القوية أو الحكومات الطرفين معا . ويقدر جهاد الخازن حجم سوق الإعلانات العربية بنحو ٩٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٤ . وخلال عام ١٩٩٧ زاد الأنفاق الإعلاني بنسبة ٩٦% ، كما زاد الأنفاق الإعلاني للمجلات القومية بنسبة ٣٦% ، وللصحف بنسبة ١٤% . وفي تقدير هذا الكاتب أن هذا الحجم الإعلاني لا يكاد يدعم ، وجود سوى حفنة من المؤسسات الإعلامية الكبرى على امتداد العالم العربي . ولذلك تميزت اقتصاديات هذه المؤسسات بقدر كبير من التبعية لحكومات عربية أخرى من الناحية الاقتصادية ، سواء كان التمويل مباشرا او غير مباشر . ولهذا تتسم الأوضاع المالية للمؤسسات الصحفية الكبرى بغياب الشفافية ، وهو أمر دال بذاته على هشاشة الاستقلالية الفعلية حتى في حالة الملكية الخاصة للصحف . ويمكننا توقع أن تعاني المؤسسات الإعلامية الكبرى قيودا متزايدة مع التحول لقوى السوق ، وهو ما يجعلها أشد تبعية لكل من المصالح الإعلانية القوية ورأس المال السياسي معا . وعليه فان الإعلام العربي يجب ان يعمل جاهدا للاستقلالية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية سواء [٤٨] .

١– اعتماد المهنية ونبذ التلاعب: تتعرض قضية المهنية والصدقية لمبالغات شعبية وسياسية كثيفة. فالبعض لا يكاد يصدق الإنجازات المهنية التي حققتها تحديدا الفضائيات العربية، ويبالغ هؤلاء في مدى التغير الذي فرضته محطة مثل الجزيرة على الحياة السياسية والبيئة الثقافية العربية . اما البعض الأخر فينعتها بكل النعوت السلبية . ولاتزال مثل تلك المناظرات تحتدم في كل أرجاء المنطقة العربية . وقد صارت قضية درجة المهنية التي يتمتع بها الإعلام العربي قضية سياسية دولية أيضا بسبب المواقف الامريكية المعادية تحديدا للفضائيات العربية، وعلى رأسها قناة الجزيرة. والواقع أن الاتهامات الأمريكية لا تتناول المهنية فحسب، بل تشمل الاستقلالية أيضا ، حيث يقوم التحليل الأمريكي شبه الرسمي على القول بان الحكومات العربية توجه الإعلام بعيدا عن نقد أدائها

السيء في مختلف المجالات نحو (عدو خارجي) هو إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية ، وهو ما يؤدي الى خلق مناخ موات للتطرف والعنف . والواقع انه يجب ان نحرر الموقف العلمي من قضية المهنية والاستقلال من المواقف الأمريكية، بل من مجمل المناظرة حول أسلوب تغطية العدوان الأمريكي على العراق، وهي المناظرة المترعة بالتحيزات السياسية والمواقف المسبقة. فلا يمكن قبول الاتهامات الأمريكية للأعلام العربي التي تقوم على تحيز أيديولوجي وسياسي واضح وغير مطلع على أحوال المنطقة ككل ، وعلى حال الإعلام بشكل خاص ، فالإعلام العربي ليس المسؤول عن العداء الشعبي العربي للولايات المتحدة الأمريكية ، وانما هو عبر عنه جزئيا . ويقول جيمس زغبي في هذا الشأن : أن تحميل الإعلام العربي مسؤولية المواقف الشعبية العربية المعادية للسياسات الأمريكية في المنطقة لا يقوم على أساس بل ان (الدراسات الجديدة تشير الى ان الإعلام بكل أشكاله لا يلعب سوى دور صغير في تشكيل اتجاهات العرب نحو الولايات المتحدة[٤٩]. إنّ الاعتراف بالتحسن هو البداية الصحيحة لفهم ما حدث في سياق التغطية غير المسبوقة في التاريخ لحرب دولية تم شنها في الأراضي العربية . وهذا مؤشر أخر مهم للمهنية ، وان كان يتصل بالأداء المؤسسي أكثر من المهارة الصحفية بذاتها . ومن ناحية ثالثة أتسمت التغطية للحرب في العراق عام ٢٠٠٣بأستعداد الصحفيين والإعلاميين العرب الذين قاموا بتغطيتها للتضحية برفاهيتهم– بل وبحياتهم ذاتها – لقاء القيام بواجبهم في إتاحة معلومات دقيقة بقدر الإمكان من الميدان، حيث تجري حرب شكل فيها المتحاربون خطرا شديدا على حياة المواطنين والاجانب، والإعلاميين بصورة خاصة ، وهو الامر الذي أدى الى سقوط شهداء للأعلام العربي ربما لأول مرة في تاريخه[٥٠]. ومن المتفق عليه أن الفضائيات العربية لم تكن أكثر تحيزا من نظيراتها الأمريكية!، وخاصة بعد بروز شبكات أخباريه معروفة بتوجهها المعادي بشدة للعرب وللقيم التقدمية والإنسانية، واحتقارها للمعايير المهنية مثل محطة فوكس نيوز التي تجاهلت وضربت بعرض الحائط كل الاعتبارات المهنية ، وفي تغطيتها لكل ما يتعلق بالعالم العربي ، واصبحت أهم منصات التحريض على صراع الثقافات والحرب ضد الشعوب العربية . ويبدو بوجه عام ان ثمة تعلقا متزايدا بالقواعد المهنية ، مع فوارق كبيرة بين الفضائيات والصحف المطبوعة وفيما بين الأخيرة ، تبعا لتوجهها وجمهورها وحجمها والبلد العربي الذي تصدر فيه ، وعليه فان المهنية أحدى ادوات خلق رصيد كافيا من الجمهور وتحصينه من التسرب باتجاه محتوى اعلامي معادي [٥١] .

٢-التوازن والتنوع والابتعاد عن التحيز والاحتكار :

نستطيع أن نؤكد أن الميل للتركز في ملكية الأصول الإعلامية والميل لاحتكار السوق ارتبطا أساسا بالتحول الى نظم تعبوية او تسلطية ، وتأكد هذا الاحتكار بصورة أقوى بكثير في المنابر الإذاعية والتلفزيونية التي ظلت مقصورة على الملكية العامة بغض النظر عن الشكل القانوني لهذه

الملكية، وبطبيعة الحال لايزال الاحتكار السياسي يسم سوق الفضائيات العربية ، حتى لو تميزت كل منها بسيادة مدرسة معينة من مدارس الإعلام والفكر والثقافة ، وهو أمر تتعمده الدولة او تسلم به في كثير من الحالات ، كما أن من المتوقع ان تعكس الحقبة الراهنة من التطور السياسي الثقافي العربي تحيزا مضادا للأفكار التقدمية والليبرالية السياسية والثقافية . وهنا يصدق القول ايضا ان المرحلة الاولى من الانفتاح الإعلامي لابد ان تعكس التحيزات القائمة في المجتمع وعلى مستوى بنية الوعي والسياسة العليا ، ولكن تأتي مرحلة تشهد ميلا للتنوع وللتوازن مع ميل البيئة السياسية للتوازن والتنوع [٥٢] وبوجه عام يمكن القول ان المستقبل يبشر بتخفيف واضح للتمركز في ملكية الاصول الإعلامية مع دخول مزيد من الصحف والدوريات والفضائيات الى السوق الإعلامية . وتقوم الانترنت بدور ملحوظ في تخفيف هذا التمركز ، ولكنها لا تقوضه كما كان متوقعا . وان ستة ملايين مواطن عربي يملكون مدخلا الى الانترنت ويتعاملون بفعل معها ، ويمكن القول بأن اطراد نمو الفضائيات العربية وتوسعها ، ودخول القطاع الخاص الى هذا المجال المهم يؤديان حتما الى تخفيف التركيز والتحيز .

٣-الرقي مقابل التدني الثقافي :

يخشى كثيرون من ان يكون المستوى الثقافي للأعلام العربي ازدادت ترديا ، ربما بسبب زيادة عدد المنافذ الإعلامية ، وخاصة التلفزيونية . ويقول احد المواطنين العرب تأكيدا لهذا الرأي الأتي: (الإعلام العربي أصلا لا وجود له في الخارطة .. لان الإعلام في الأصل هو التحري عن الخبر وصحته وإيصاله الى المتلقي بكل ما يملك من مصداقية . والأسطورة الإعلامية التي نطلق عليها الإعلام العربي هي الإعلام الذي فقد هويته وصار يتخبط في متاهات بعيدة ..) . يكشف هذا السخط عن استمرار الفجوة الكبيرة بين توقعات المواطنين المثقفين و المطلعين من ناحية ، والأداء الثقافي للإعلام العربي من ناحية اخرى . ومن المعتقد ان التوسع في الفضاء الإعلامي مع الانفتاح المتزايد سوف يؤديان الى مضاعفة المنافسة على المشاهد العربي ،ومن ثم يؤديان الى احتمال الهبوط بالمستوى الثقافي للرسالة الإعلامية .وتشير التجربة التاريخية الى ان الدول المتقدمة تشهد ميلا عارما لسيطرة الصحف المنابر الاذاعية والتلفزيونية الهابطة على سوق الإعلام ،وخاصة في الولايات المتحدة الامريكية ،حيث تخطب مئات من المحطات الاذاعية ود المواطن انطلاق من اشد التفسيرات الدينية تخلفا وعنفا ،كما انها تقترب من ابسط المواطنين عبر خطاب اعلامي بالغ التدني من حيث مستواه المهني والثقافي ،الامر الذي يهدد بتحول الإعلام الجماهيري الى اداة لانحطاط الحياة الثقافية للشعوب. ورغم التحفظ الواضح في الخطاب الإعلامي العربي للقنوات التلفزيونية المنوعة والمملوكة ملكية خاصة، فإنها اشاعت ثقافة تافهة ترتكز على المتعة الى حد كبير .بل وتتمكن من تحويل حتى المناسبات الدينية الرصينة مثل شهر رمضان المبارك

الى سوق متهافتة لاسوا مستويات التسلية ان هذا المزيج العجيب من التسلية المبتذلة والاعلانات التلفزيونية الرخيصة التي تصاحب شهر رمضان هو وجه من وجوه الثقافة التجارية الاستهلاكية .ويرتبط ذلك كله بقوة الدفع التي لا تكاد تقاوم للإتجار المتزايد بالثقافة ،وتوصيلها الى ادنى المستويات الشعبية بقوالب مناسبة تكاد تسخر من الرصانة المفترضة للمناسبات الدينية ،مثل (فوازير رمضان) في المحطات التلفزيونية [٥٣] . وبوجه عام فإننا نميل الى نموذج بسيط لهيكلة المسارات الحاضرة والمحتملة للإعلام العربي لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية سواء ويقوم على افتراض التوتر بين المنتج والمستهلك للرسالة الإعلامية .ويتفاوت هذا التوتر تبعا لمستوى الاتاحة المفترضة للبدائل ،بما فيها الاتاحة التكنلوجيا على وجه الخصوص ،فاذا كان الإعلام الوطني متنوعا ويتمتع بالحرية فان المواطن سيتجه الى المصادر الوطنية التي توافق هواه، ولكن اذا كان الإعلام الوطني خاضعا للاحتكار السياسي فانه سيحاول الوصول الى الإعلام بديل ،سواء على المستوى العربي او العالمي ،فان لم يجد مصدرا خارجيا للإشباع فقد يتجنب الإعلام الجماهيري او يتعامل معه بصورة تمييزية ،ويبدا في التفاعل بصورة اقوى مع الإعلام الشفهي الذي يتلقاه مثلا من جماعات او حركات سياسية او دينية او عصب عرقية او جماعات مذهبية ما .ويعد اعلام الانترنيت الوسيط الاقرب الى الإعلام الشفهي من حيث مرونته وشخصانيته .والمفترض ان يؤدي فشل الإعلام الرسمي في الاحتفاظ بجمهوره الوطني لصالح بدائل من مصادر عربية متاحة مثلا الى جهود لاستعادة هذا الجمهور ،وهو ما يؤدي الى تحريك مستويات الحرية الإعلامية في لحظة ما من المستقبل .ويمثل هذا التوتر القوة الدافعة والمولدة للحراك الإعلامي [٥٤] .

المحور الثاني/ ايجاد اشكال تنظيمية لعمل الإعلام العربي:

١- تقوم المجتمعات المعاصرة على دعامتين مركزيتين :

الاولى: ايجاد الاشكال التنظيمية المناسبة (الاجهزة والهيئات والدوائر والمؤسسات ... الخ) ، التي تمتلك استراتيجياتها وسياساتها وخططها وبرامجها ،والتي تغطي مجالات الحياة كافة ،وتستجيب لمختلف اوجه النشاط البشري ،وتشبع حاجات ومتطلبات الشرائح الاجتماعية المختلفة .وتحرص هذه المجتمعات على تفعيل هذه الاشكال التنظيمية ،وعلى اعطائها قدرا كبيرا من الاستقلالية الذاتية التي تتناسب مع طبيعة عملها ومع خصوصية مجالها ،وكذلك مع نوعية الشريحة الاجتماعية التي تتعامل معها او تتوجه اليها .

الثانية :ايجاد اشكال تنظيمية ارقى لتحقيق اقصى قدر من التعاون والتنسيق والتكامل بين مختلف المؤسسات والاجهزة والهيئات من اجل تحقيق الاستراتيجيات والخطط والبرامج العامة .بحيث تتحول الدولة بكامل مؤسساتها والمجتمع بكامل هيئاته الى الة واحدة (دولة المؤسسات)،تعمل بإيقاع واحد، من اجل تحقيق اهداف مشتركة .ينعكس هذا التعاون ايجابيا على قوة الاندفاع ،وعلى مستوى الاداء ،وعلى نوعية الانجاز ،وخاصة عندما يحترم خصوصية الخاص وعمومية العام ،ولا يسمح باي قدر من التناقض سواء بين جهاز منفرد والة الدولة ،او بين هذا الجهاز المنفرد وجهاز اخر. إنّ واحدة من سمات التخلف تتمثل في عدم وجود دولة مؤسسات ،وفي عجز الدولة القائمة عن تحقيق القدر من التعاون التنسيق بين اجهزتها .المختلفة لاعتبارات متعددة ابرزها :تخلف الادارة وبروز الدوافع الشخصية والمزاجية ،وتكريس المصالح الجزئية الضيقة ،وهيمنة الانتماءات ما قبل الدولتية [٥٥] .

٢- أيجاد أساس تنظيمي تعاونية لأجهزة الإعلام العربي والاجهزة التخصصية للأمن والمجتمع لمواجهة التحديات ، تشكل طبيعة الوظائف والمهام والأهداف المشتركة لكل من الأجهزة الإعلامية والامنية أرضية صلبة، من المفيد ان يؤسس عليها التعاون والتنسيق الى درجة التكامل لمواجهة التحديات. ولم يعد ممكنا أو حتى متصورا في الوقت الراهن أمكانية عزلة هذين الجاهزين عن بعضهما؛ لأن هذه العزلة تترك آثارا بالغة السلبية عليهما معا . ولم تعد ضرورة التعاون بينهما مجال تساؤل في المجتمعات الحديثة ، لأنه أصبح ضرورة تصل الى حد البديهية ، وذلك لان الهم الأمني أصبح مشتركا. وإنما التساؤل الآن يدور حول ما هي أنجع السبل والأشكال التنظيمية لتحقيق هذا التعاون ويمكن استعراضها على النحو الآتي :-

- دعوة كل من الدول العربية والتي تواجه تحديات خطيرة خصوصا بعد تنامي موجة الإرهاب وظهور تحديات داخلية وخارجية والتغيرات في النظم السياسية بعد الربيع العربي الى أنشاء لجنة إعلامية أمنية مشتركة على مستوى وزراء وتضم ممثلين عن الاجهزة الإعلامية والامنية تتولى وضع الخطط والبرامج الكفيلة بتحديد وتنفيذ أهداف وغايات مشتركة لمواجهة التحديات [٥٦] .

- دعوة الجهات المختصة في الدول العربية الى العمل على غرس المفاهيم الامنية لدى المواطن العربي بما يعزز الثقة بينه وبين رجال الأمن، ويحقق التعاون الإيجابي والبناء لمواجهة العنف والإرهاب والحد من أنتشارها .

- دعوة قطاعات التربية والتعليم في الدول العربية الى ادخال مادة التوعية الأمنية ضمن البرامج التدريسية بما يحقق غرس المفاهيم الأمنية في نفوس النشء ، وتأتي من خلال:

الأولى : الدعوة الى تأكيد على اهمية ربط السياسات الامنية بالسياسات والخطط الإعلامية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية ، وذلك لمساعدة جهود رجال الامن في الحفاظ على أمن الفرد وضمان سلامته الشخصية وصون حرياته وحقوقه وممتلكاته.

الثانية: دعوة اجهزة الإعلام العربي الى أبرز الدور الحقيقي لرجال الأمن وما يقومون به من مهام ذات طابع انساني واجتماعي تسهم في انتظام حركة الحياة [٥٧] .

٣- ردم الفجوة مع الجمهور وتوحيد الجهود لمواجهة التحدي الامني:

إنّ من حق الجمهور و من واجبه في نفس الوقت مشاركة الاجهزة ويقوم هذا الحق وهذا الواجب على اساس الشعور بالمسؤولية . ويتمتع المواطنون بقوة كبرى يجب الاستفادة منها في تنمية مجتمعهم ، وتتبع هذه القوة وتنطلق أذا احسوا بمشكلات مجتمعهم . والمشاركة المطلوبة هي تلك التي تقوم على أساس الشعور بالمسؤولية ، وهي شعور عقلاني وأخلاقي ووجداني . وتنطلق مشاركة الجمهور من أدراكه لحقيقة أن أمنه وسلامته مرتهنان بسلامة وأمن المجتمع الذي يعتمد بدوره على أجهزة الامن وهيبته . ان السبب الرئيس في استقرار الامن او اختلاله في بلد أو أخر لا يرجع في حقيقة الأمر الى فارق كبير في كفاية رجل الأمن او الى دقة النظم القضائية ، وحددت هذه الاستراتيجية دوافع مشاركة الجمهور على النحو التالي [٥٨] :-

١-تزايد وارتفاع معدلات الأجرام بالرغم من الجهود المبذولة .
٢- بروز ظواهر واساليب إجرامية وإرهابية حديثة .
٣-أحساس الجمهور بخطورة الإرهاب وآثارها السلبية .
٤-تشجيع الجمهور على الانخراط في المؤسسات والجمعيات الامنية ذات الطابع الاجتماعي والإنساني

ويأتي هذا الأسهام من خلال تولد القناعات الأتية [٥٩] :-

- لم يستطع القانون ان يقوم بالدور الذي كانت تقوم به ادوات الضبط الاجتماعي التي كانت سائدة قبل ظهور الدلة الحديثة . وبات واضح ان أية جهود رسمية لمكافحة الجريمة يمكن ان تفشل ما لم تلق مساندة الجمهور . لذلك اتجه الرأي حديثا الى ضرورة أحياء وتنمية مشاركة الجمهور في مكافحة الجريمة والحفاظ على الأعراف والتقاليد والقيم الدينية الايجابية التي تدعم جهود الدلة بهذا الصدد ، والوصول الى مساندة الرأي العام للقانون .

– تولد قناعة لدى الجميع بان مكافحة الجريمة والوقاية منها ليستا مؤولية السلطات التنفيذية واجهزة العدالة الجنائية وحدها ، بل هي مسؤولية المجتمع بكافة هيئاته ومؤسساته التربوية والإعلامية الحكومية والاهلية على اختلاف درجاتها وأنواعها .

– الاجتماعي للجريمة والإرهاب . أذ تحدث الجريمة في اطار شبكة من العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي . كما ان السلوك المنحرف لا يتم في فراغ ، بل داخل المجتمع .

– الجرائم المستجدة ، والظروف العامة التي انتجتها ، ومستلزمات ومجالات مواجهتها .

– مواجهة تصاعد الارهاب ومنع انتشارها بهدف تحقيق حياة مقبولة لجميع الناس .

المحور الثالث/ سبل تدعيم الثقة بين الإعلام العربي والمنظومة الأمنية العربية:

ويأتي من خلال الخطوات الأتية:

١– نشر المعرفة الامنية : يستطيع الإعلام نشر المعارف والمعلومات المتعلقة بالقضايا الامنية والعنف والارهاب وذلك من خلال تغطيته ومعالجته الإعلامية للأحداث والظواهر والتطورات الامنية . ويستطيع تراكميا أن يؤسس أرضية معرفية لدى المواطن تمكنه من معرفة انواع الجرائم والانحرافات وسبل مكافحتها وطرق الوقاية منها ، وبهذا يسهم الإعلام في تحصين الفرد والمجتمع ضد الجريمة والانحراف [٦٠] .

٢– تحقيق الوعي الامني: يستطيع الإعلام من خلال معالجته الشاملة للأحداث والظواهر والتطورات الامنية، ومن خلال تقديم التفاسير والتحليلات العلمية لأسبابها ودوافعها وآثارها ، ان يوجد، تراكميا، وعيا عميقا لدى الفرد والمجتمع إزاء القضايا المتعلقة بالجرائم والانحراف . ان موقع الامن هو فكر الأنسان ، ولا يمكن تأمين هذا الفكر ألا عن طريق التوعية .

٣– ترسيخ منظومة قيمية وسلوكية أمنية : يستطيع الإعلام من خلال نشر المعرفة الأمنية وتحقيق الوعي الأمني أن يرسخ لدى الفرد والمجتمع منظومة قيم معادية للجريمة والانحراف ، وان يدفع باتجاه تبني سلوك يضع هذه المعرفة وهذا الوعي وهذه القيم موضع التنفيذ . الامر الذي يخلق بيئة صحية لا مكان فيها للجريمة والأنحراف .

٤– تحقيق الترابط الاجتماعي : ان طبيعة الوظائف التي يقوم بها الإعلام في المجتمع تجعله وثيق الصلة بالامن بمعناه الشامل . فحين نقول ان الإعلام يؤدي الى حماية الامن ودعمه ، كما يستطيع الإعلام أن يقوم بدور فاعل في عمليات الضبط الاجتماعي وتحقيق التوازن الاجتماعي .

ومن شان ذلك كله ان ينعكس إيجابيا على الأمن وعلى عمل الأجهزة الامنية ، لأنها تعمل وتنشط وسط بيئة مناسبة أسهم الإعلام في تهيئتها [٦١].

٥- تعريف الجمهور بالأجهزة الأمنية : يهدف الإعلام الأمني الى تحقيق الوعي الامني من خلال تدعيم سبل وأواصر الصلات بين الاجهزة الامنية والجمهور وأعلامه بخصائص وثوابت العمل الامني والكشف عن الحالة الامنية في البلاد وجهود رجال الامن في المحافظة على أرواح وأموال العامة وتبصر الجمهور بدوره الأساسي وبأساليب وقايته من الجرائم وتشجيعه على مساندة أجهزة العدالة لتحقيق الامن في المجتمع .

٦- تغيير اتجاهات الجمهور أزاء الاجهزة الامنية : لا يكفي في هذا العصر الذي تتزايد فيه الاهتمامات بالرأي العام ودراسة مقاييس اتجاهات الجمهور نحو العمل الامني أن يؤدي العمل الأمني بكفاية وعلى مستوى رفيع ، بل لابد أن تقتنع الجماهير بانه يؤدى بمستوى عالي وبقدر من الكفاءة ، حتى تمنح تأييدها وثقتها للمؤسسة الامنية . لذلك فأن المهمة الامنية اصبحت اكثر صعوبة لموضوع اعتبار نيل رضا المواطنين وثقتهم في الجهاز الأمني . قليلون جدا من يمكنهم أنكار أن الصحافة والإذاعة والتلفزيون تقوم بمسؤوليات خطيرة في تعريف العامة بأخبار الاحداث ذات القيمة . وغالبا ما تحتل نشاطات الامن في بعض المناطق مركزا بارزا بين الأمور الجارية . فاذا تبنت الشرطة اتجاها عدائيا نحو الإعلام فالاحتمال ضعيف أن تحقق نجاحا في إيضاح دورها الحقيقي في منع الجريمة وتطبيق القانون بالنسبة للجمهور

٧- تحقيق الوقاية من الجريمة : أن تأثير وسائل الإعلام في مكافحة الجريمة أكبر من تأثير أجهزة الامن ، وذلك لأن اجهزة الأمن تقوم بمطاردة المجرم ومكافحة الجريمة بعد أن تقع أو في مرحلة وقوعها ، أو منع وقوعها من خلال وسائل التحري والبحث ، الا أنها في الواقع لا تؤثر في المناخ الذي تنشأ فيه الجريمة ، وليس لها دور في منع تكييف الاجواء الاجتماعية و السلوكية التي من خلالها تنشط الجريمة . وبهذا تمكن وسائل الإعلام الأجهزة الامنية من التعرف على الظواهر الجنائية والانحرافية قبل ان تحدث ومن خلال تفاعلها مع ما يجري في المجتمع [٦٢] .

٨- تحقيق الأمن الفكري : وبما ان الامن الفكري هو القاعدة المركزية للأمن فانه لابد من وجود التنسيق والتكامل والتعاون المستمرين بين وسائل الإعلام القادرة على شحن الافكار المسؤولة عن ذلك وبين الاجهزة المسؤولة عن الأمن بجوانبه المختلفة .

وتنطلق جميعها من استراتيجية واحدة بعيدة عن التناقضات والتعارضات التي تؤدي الى نتيجة حتمية وهي ان يهدم جانب ما يبنيه الجانب الآخر ، وبذلك نستثمر القدرة الكبرى لوسائل الإعلام لتكون اداة استقرار ومناخا صالحا للأمن ، وندفع بها لتستشعر مسؤوليتها الامنية في جميع برامجها ونشاطاتها .

٩- التعريف بالقوانين والتشريعات والاجراءات الامنية : أهمية الإعلام القانوني وضرورة نشر الثقافة القانونية ، نظرا لأن المعرفة بالقانون تساعد على اكتساب موقف يتسم بالوعي في الحياة ويستند الى مبادئ القانون والعدالة والفضيلة ، وعلى رفع المستوى العام لحالة الشرعية والنظام العام ، وعلى تعزيز دور كل مواطن في حل المشكلات المهمة المتعلقة بالحياة في المجتمع ، وان المعرفة بالمبادئ والقواعد القانونية من جانب السكان جميعا تشكل اداة أساسية لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين معاملة عادلة .

١٠- تكوين رؤية مشتركة : يستطيع الإعلام أن يوسع دائرة الحوار والنقاش حول القضايا الأمنية وذلك عن طريق أشراك الخبراء والاختصاصيين والمسؤولين عن هذه القضايا . وكذلك من خلال تنوع أساليب وطرق ومستويات المعالجة في مختلف الوسائل الإعلامية . وبهذا يستطيع الإعلام أن يصل الى تشخيص هذه القضايا، وفهمها ، وربما تقديم حلول لمواجهتها . وبهذا يستطيع الإعلام أن يسهم بشكل فاعل في تكوين رؤية مشتركة لمعالجة القضايا الامنية ، تستوعب كافة الرؤى ، وتشكل اطارا عاما يتسع للقوى المختلفة ، ويضع هذه القوى على محور واحد ، هو مواجهة الجريمة ومكافحتها [٦٣] .

١١- أيجاد مناخ معاد للجريمة : يؤثر الإعلام في الرأي العام ويدفعه الى الحد من جرائم الرذيلة والإتجار بها ، ومن مكافحة مظاهر السلوك المنافي للأحداث والدعارة وجرائم الاعتداء على الأموال او الأشخاص، وحتى جرائم الثأر و ما يسمى بجرائم الشرف ، وحين يحقق الإعلام ذلك فأنه يكون قد نجح في أيجاد روادع ضد الجريمة والانحراف لاتقل أهمية عن الروادع القانونية والجزائية ، وهي تدعمها وتكاملها [٦٤].

١٢- الإسهام في المعالجة التكاملية للجريمة والانحراف : أن دفع باتجاه استراتيجية المعالجة التكاملية ، التي تعني إسهام جميع الاجهزة والمؤسسات في معالجة الجريمة والانحراف والوقاية منهما . يستطيع الإعلام أن يسهم في تحقيق ذلك من خلال نقله مركز الثقل في مكافحة الجريمة من الاجهزة الامنية الى الرأي العام ، أي الى المجتمع ، وذلك من خلال الثقافة التي ينشرها . ودون أن يعني ذلك تنازل الاجهزة الأمنية عن جانب من مسؤوليتها او تخليها عن القيام بقدر من واجباتها . ان من شان هذه الفلسفة الجديدة ان تدفع بقضية البحث عن علاج ناجح لمشكلات الأمن والجريمة من مستوى الاجهزة الامنية الى مستوى الشعب كله . يتوجه الإعلام الى المواطنين ويحثهم على التعاون مع الأجهزة الامنية ليقوموا بدور إيجابي يعزز جهود الاجهزة الأمنية ويؤثر في مجال الامن ومكافحة الجريمة وإقرار النظام.

١٣- الإسهام في التنشئة الأمنية : أشتغل بعض الباحثين على توليد مصطلح (التنشئة الامنية) ، التي تعني العملية التي تعمل على أكساب الفرد القيم والاتجاهات والمعايير التي تشكل سلوك الفرد بما يتلاءم مع متطلبات أمن المجتمع واستقراره . تلك العملية التي يراها الباحث تتألف من : تلقين الفرد القيم الأمنية ، وغرس الاتجاهات الامنية وتطوير القيم والاتجاهات الامنية . ويحدد محاورها في: الانتماء الأمني وامن المجتمع وسلامته والنظام الامني والثقة به ، وغرس القيم الأمنية ونشر الثقافة الأمنية. ويوصى الباحث بضرورة وأهمية إسهام أجهزة الإعلام بموضوع التنشئة الامنية وتناوله وتبيان مدى اهميته للحفاظ على الأمن والاستقرار في المجتمع [٦٥] .

١٤- المساعدة في تحقيق مهام امنية واجتماعية: ففي مجال تحقيق الامن يمكن لوسائل الإعلام مساعدة الاجهزة الامنية من خلال حث الجمهور على تصدي لأي محاولة للنيل من الوطن او المساس بالوحدة الوطنية .ومواجهة جرائم الارهاب بكافة صورها والابلاغ عن المشتبه فيهم واوصافهم وتحركاتهم ،ومواجهة الشائعات المغرضة والحث على عدم تصديقها والابلاغ عن مروجيها. وفي مجال الامن الاقتصادي تتجلي مساعدة وسائل الإعلام من خلال حث الجماهير على سرعة الابلاغ عن الانتهازيين المرتشين والمفسدين والمهربين ،واظهار اثر ارتكاب هذه الجرائم على الاقتصاد الوطني .وفي مجال الامن الاجتماعي تتجسد مساعدة وسائل الإعلام في اقناع الجماهير بأهمية رعاية المفرج عنهم وذلك بتقبل هؤلاء المفرج عنهم كأعضاء في المجتمع واحترام ادميتهم وعدم النظر اليهم بعين الريبة والشك مما يعوق عملية تكيفهم مع المجتمع ، وتعريف الجمهور بالأسباب التي تؤدي الى كوراث وحرائق وطرق تلافيها والوقاية منها وإرشاد الجماهير الى طرق مواجهة الحرائق وبيان بعض الاجراءات الواجب اتباعها في حالة حدوثها ، وحث المواطنين على مساعدة رجال الإطفاء والدفاع المدني و عدم أعاقتهم في عملهم [٦٦] .

الاستنتاجات والتوصيات:

إنّ الثورة المعلوماتية التي اجتاحت عصرنا حولت العالم الى قرية كونية متشابكة اعلاميا ومعلوماتيا ،ولم يعد بالإمكان منع او حجب هذا التدفيق الإعلامي غير المتوازن بين قدرات اعلام العالم المتقدم واعلامنا العربي .ومن هنا فان التأثير الذي كانت تملكه بعض الدول في الإعلام سيتراجع ويتناقص لصالح الاقوى تأثيرا والاقدر على توصيل المعلوماتية وانتشارها واختراقها للفضاء، وهذا ما سيحد من سلطة الدولة القطرية وتأثيرها في الإعلام العربي ،وسيظهر على الساحة الكثير من الفاعلين في النظام الإعلامي العربي للقيام بأدوار متعددة في الفضاء الحر ،شئناً ام ابينا. إن الظروف والمتغيرات والتحولات الجديدة ستطرح العديد من التحديات على هذه

الدول ،وتدفعها الى التفاعل والتجاوب مع رغبات المواطنين في حرية الاتصال وتدفق المعلومات وامتلاك وسائل الإعلام. وتدفع المتغيرات في مفهوم جديد الامن والوقاية من الجريمة والانحراف باتجاه تحقيق تعاون حد التنسيق والتكامل بين الاجهزة الامنية والاجهزة الإعلامية ويمكن رصد نقاط الالتقاء بين الاجهزة الامنية والإعلامية ضمن النسق الواحد وفي المسار التكاملي الوظيفي وخلال هذه المرحلة الجديدة وفي الابعاد التالية :

• البعد الامني:. ان الخطوة الاولى لمواجهة التحديات هي الوعي الذي يقوم على اساس المعرفة والفهم والإدراك هذه وظيفة الإعلام. ولم يعد متصورا امكانية تحقيق الامن بمفهومه الشامل او تبني استراتيجية تكاملية لمقاومة الجريمة بعيداً عن الدور الفاعل الذي يستطيع الإعلام ان يؤدية في هذا المجال .اذ يسهم الإعلام في دراسة الحياة الامنية ،ويواكب تطوراتها ،ويشخص احداثها ، ويحلل ظواهرها، ويفسر مشاكلها .كما يسهم في وضع الخطط الضرورية لتحقيق الامن الاجتماعي ،ثم يقوم بعملية نقل هذه الخطط الى المواطنين ،ويضمن اطلاعهم عليها ،ويدعوهم الى الاسهام في تنفيذها ،منشغلاً في سياق ذلك كله بإيجاد الحس الامني الجمعي وتنمية ،خاصة وان الامن حاجة نفسية يشعر بها الفرد في مختلف مراحل حياته.

• البعد السياسي: تعتبر الاجهزة الامنية والإعلامية الاجهزة الاكثر قربا والتحاماً بالسلطة السياسية وبالنظام السياسي ،والاكثر فاعلية في عملية صنع القرارات السياسية .اتسعت الافاق امام هذه الاجهزة في مسار علاقتها بالنظام السياسي بعد ان بات مؤكدا في المجتمعات المعاصرة مقدرة هذه الاجهزة ليس فقط على الحفاظ على النظام السياسي وضمان استمرارية الامر الواقع ،بل والاسهام الفاعل في تجديد ميكانيزات النظام وزيادته قوة ورسوخا ،واعادة انتاجه.

• البعد الاجتماعي: إنَّ العملية الإعلامية لا تكتمل ،وحتى انها لا توجد ،الا بتلقيها ،اي بتقبل الجمهور لها ، ولا مبرر لوجود اية وسيلة إعلامية او لأية رسالة إعلامية الا الوصول الى المستقبل والتأثير فيه .كما اخذت تزداد قوة النظريات التي تؤكد محدودية وسائل الإعلام ،وتدرس تأثير الجمهور على وسائل الإعلام وليس العكس من حقيقة ان المادة الإعلامية تصبح ملكاً لمتلقيها مباشرة بعد نشرها او بثها ، وهذا المتلقي يتميز بانه غالباً يقف موقفا نقديا ،كما انه نشيط ومتفاعل وليس سلبيا ،وهو ايضاً انتقائي ،بمعنى انه ينتقي الوسيلة او المادة التي يتعرض لها ،وينتقي ما يفهم منها ،وينتقي ما يتذكر منها .اي هو سيد العملية الاتصالية .وبغض النظر عن امكانية مناقشة الكثير من هذه المفاهيم والنظريات ،فان هاجس الوصول الى الجمهور يشكل الموضوع الاول على جدول اعمال جميع الوسائل الإعلامية. ويشكل هذا الاندفاع باتجاه الجمهور وملاقاته والاستجابة لمتطلباته والسعي لضمان كسبه ومشاركته الفاعلة في مجالي الامن والإعلام نقطة

التقاء مهمة بين الاجهزة الامنية والإعلامية .اذ تزداد ،بموجب هذه التطورات ،حاجة الاجهزة الامنية لتقديم نفسها وخطهها وانشطتها ومفاهيمها الى الجمهور كشرط مسبق وضروري لضمان مشاركته .وتستطيع الاجهزة الإعلامية ان تقوم بدور فاعل ومتميز في انجاز هذه المهمة .

• البعد التربوي: ان واحدة من سمات عصرنا هي تزايد اهمية الدور التربوي الذي تؤديه وسائل الإعلام في المجتمع في وقت يتراجع فيه دور مؤسسات التربية التقليدية .وتؤكد الكثر من الدراسات المعاصرة ان وسائل الإعلام الجماهيري تقوم بدور فاعل في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال المهام التربوية التي تحققها. وهذا التوازن مسألة بالغة الاهمية في عملية تحقيق الامن .والتربية الحديثة التي تشكل واحدة من وظائف الإعلام بعامة والإعلام الامني بخاصة هي ايصال المبادئ التي تقوم عليها الحياة الاجتماعية وما تطلبه من معرفة ومواقف واصول تعامل مع مختلف فئات الشعب. وفي نقطة التقاطع هذه تلتقي الاجهزة الامنية مع الإعلامية الهادفة معا الى نشر تربية امنية وترسيخ قيم ومفاهيم تربوية امنية من شأنها ان تؤسس لوعي جماهيري يحصن الوطن والمواطن أمنياً ،ويفتح الابواب واسعة امام مشاركة جماهيرية واسعة في تحقيق المهام الامنية المختلفة .ومن هنا تبرز اهمية وضرورة التعاون والتنسيق بين الاجهزة الامنية المختلفة .في هذا المجال التربوي الامني ،وضع الخطط والبرامج الكفيلة بنشر التربية الامنية في اوساط مختلف الشرائح الاجتماعية ،وتبادل الخبرات في مجال الخبرات في مجال انتاج مواد إعلامية(وخاصة البرامجية والدرامية)تربوية حية وجذابة قادرة على ان تصل الى الجماهير الواسعة وان تؤثر فيها.

• البعد التنموي: لم يعد الامن اطلاقا مسألة عسكرية او سياسية محضة ،بل أصبح مسألة اجتماعية بامتياز .ان تحقيق الامن الشامل هو الشرط الضروري والحاسم لضمان وجود حياة اقتصادية منتجة ومتطورة .والإعلام هو حامل المعرفة والفكر والوعي ،وناقل المعلومات والحقائق ،والعامل الحاسم في ضمان التفاعل وتحقيق الوعي الضرورين لتنفيذ الخطط والمشاريع الامنية والتنموية .ان الانسان الواعي هو العماد الاساسي للتنمية .والإعلام اداة فاعلة لايجاد هذا الانسان الواعي من خلال مايقدمه من مضامين معرفية وفكرية .ان الفرد الواعي اكثر انتاجية في المجتمع الامن .ان العدو الاول للتنمية هوالقلق والتوتر وعدم الاستقرار

قدم باحث عربي رؤية عملية لحل معادلة الاعتماد المتبادل بين الاجهزة الامنية والإعلامية على النحو الآتي:.

يتوقف وجود وسائل اعلام فذلك فعال وناجح على مدى اهتمام الاجهزة الامنية وقناعتها بأهمية الإعلام كما يعتمد على مدى تعاون الاجهزة التي يجب عليها تقديم المادة العلمية والحقائق

الامنية الى وسائل الإعلام لتقوم هذه بدورها بإعدادها في الشكل الإعلامي المناسب لعرضها على الجمهور بما يحقق التجاوب الجماهيري مع الافكار الامنية المطروحة ... وعلى الرغم من القوة التي تتمتع بها وسائل الإعلام للعمل على تنمية الوعي الامني ، فإنها تبقى رهينة للمصادر التي تزودها بالمعلومات والتوضيحات والبيانات ،اي الاجهزة الامنية التي تمتلك المعلومات .

٣- ويضيف الباحث: ومن ناحية اخرى يتأثر الامن تأثرا خطيراً بما تعرضه اجهزة الإعلام من برامج ومواد إعلامية .فالإعلام يقوم في وظيفته على مخاطبة الشعور ،والامن في حد ذاته شعور ،يحس من خلاله الفرد بالأمن والاطمئنان ،لذلك فان مخاطبة هذا الشعور من خلاله اجهزة الإعلام ،تؤثر تأثيرا بالغاً وسريعاً. ومن هنا كان للإعلام تأثيره البالغ على الامن .فقد يكون هذا التأثير ايجابيا على المواطن ،يشعره بالأمان والاطمئنان واضفاء الهيبة والاحترام والتقدير لرجال الامن ،وقد يكون بالعكس بأحداث تأثير سلبي لا يخدم الامن ،بل يؤدي الى تقليل اهمية الاجهزة الامنية واظهارها بغير مظهرها الحقيقي .الامر الذي يؤدي الى زعزعة الثقة في مقدرة أجهزة الامن على تحقيق اهدافها)ان إيجاد حل صحيح لمعادلة الاعتماد المتبادل يوفر نقطة التقاء جديدة بين الاجهزة الامنية والإعلامية وتحقق استراتيجية مشتركة، من شأنها ان ترفع سقف التعاون والتنسيق بينها .مؤكدين في الوقت نفسه ،ان هذه الاستراتيجية المقترحة لا يمكن ان تكون اكثر من مجرد ورقة عمل تحتاج الى نقاش معمق يشترك فيه خبراء الامن والإعلام بهدف اغنائها واستكمال نواقصها ،وتكييفها مع الظروف الامنية والإعلامية في كل بلد عربي. وهي كما يأتي:

٤- التبني الكامل والحاسم ،نظريا وعمليا ،للمفهوم الشامل للأمن ،وترجمة هذا التبني الى برامج عملية تشمل الجوانب المختلفة من الحياة الامنية ،وتتجسد على نحو خاص في برامج التأهيل والتدريب وفي ممارسة الإعلام الامني .

٥- التبني الكامل والحاسم ،نظريا وعمليا لمفهوم التحديات الامنية ،وترجمة هذا التبني الى برامج عملية تشمل التخلي عن المفاهيم القاصرة القديمة وما ترتب عليها من سلوكيات وقيم وممارسات ،وتجسيد هذا التبني في اعتماد استراتيجيات وسياسات وخطط عمل جديدة تهدف الى وضع المعالجة التكاملية موضع التنفيذ ،والاتجاه بلا تردد صوب مستلزمات هذه الفلسفة الجديدة وخاصة فيما بتعلق بالعلاقة مع المجتمع ،والتعاون والتنسيق مع الاجهزة والمؤسسات والهيئات الإعلامية والاجتماعية والدينية والثقافية الرسمية والاهلية المعنية بخير الوطن والمواطن .

٦- لا تعد الاجهزة الامنية ووسائل الإعلام طرفين مختلفين في سياق العملية الاجتماعية الشاملة المجسدة في المعالجة التكاملية للجريمة والانحراف ،بل هما حقيقة طرف واحد ، يواجه تحديات مشتركة ،ويسعى لتحقيق اهداف مشتركة ،ولديه من نقاط الالتقاء ما يشكل فضاءً رحباً يمكن ان تبني فيه علاقة وثيقة تتميز بالعمق والشمولية والديمومة .

٧- من المؤكد ان الوسائل الإعلامية هي بدورها في حالة تغيير مستمر ،وذلك بسبب التحولات التي تحدث في حياة المجتمع والتطورات التكنولوجية وتطبيقاتها العاصفة في مجال الإعلام ، ولهذا فان هذه الخطة المقترحة والاشكال التنظيمية التي تقترحها ،يجب ،وفي الوقت الذي تتمتع فيه بقدر من الثبات والاستقرار. إن تكون مرنة ،وقادرة على الاستجابة للمتغيرات والمستجدات وللحركة التفاعلية والتصاعدية المستمرة في الحياة الامنية وفي المجتمع عموما وفي المعالجة الشاملة للمشكلة الامنية .

الهوامش والمصادر :

١. تقرير الامين العام لأتحاد الصحفيين العرب المقدم للمؤتمر التاسع بعمان (عمان : مطبوعات اتحاد الصحفيين العرب ،٢٠٠٥ ، ص٢٠٨) .

٢. تقرير الامين العام ، المصدر نفسه ، ص٢١٢ .

٣. ايليا حريق ، الديمقراطية وتحديات الحداثة بين الشرق والغرب ، لندن ، دار الساقي ، ٢٠٠٦ ، ص٢٠٤ .يقول حليم بركات ان التأمل في واقع المجتمع العربي بانطباعين متناقضين فهو يبدو من ناحية منقسما على التجزات التي تجتاح العالم ، ومن ناحية ثتنية يبدو المجتمع العربي منطلقا ومنكفئا على ذاته ومصر على التمسك بثقافته ومؤسساته التي تقاوم التفاعل للمزيد ينظر : حليم بركات المجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين بحث في تغير الاحوال والعلاقات ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ،٢٠٠٩ ، ص٤١٨ .

٤. حليم بركات ، المجتمع العربي في القرن الحادي والعشرين ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢٢ وما بعدها .

٥. ازمة الديمقراطية في البلدان العربية ، اعتراضات وتحفظات على الديمقراطية في العالم العربي ، لندن ، دار الساقي ، ٢٠١٠ ، ص١٦٧ .

٦. انظر ، مجموعة مؤلفين ، العرب والإعلام الواحد ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٥ ، ص١٤٥ .

٧. مجموعة مؤلفين ، العرب والإعلام الواحد ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٦ .

٨. عصام سليمان موسى ، ثورة الاتصال وانعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص.٤٦

٩. عصام سليمان موسى ، المصدر السابق ، ص٤٧ .

١٠. ازمة الديمقراطية في البلدان العربية ، اعتراضات وتحفظات ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٢ .

١١. ازمة الديمقراطية في البلدان العربية ، المصدر ذاته ص٩٥ ، وللمزيد ينظر : عزمي بشارة ، طروحات عن النهضة المعاقة ، بيروت دار الرياض الريس للكتب والنشر ، ٢٠١٠ ، ص٣٣ وما بعدها .

١٢. - انظر موقع " مراسلون بلا حدود " على الانترنت http//www.rsf.org

١٣. - محمد قاجو ، الحرب تحت ستار الديمقراطية ، للمزيد ينظر معلومات متحصلة من شبكة المعلومات الدولية ٢٠١٤/٤/٢٢ http://www.internetworldststscom/stats5htmmerepots.2014

١٤. مجموعة قاجو ، الحرب ستار الديمقراطية ، للمزيد انظر http://www.internetworldststscom/stats5htmmerepots.2014

١٥. جون ألترمان ، التلفزيون الفضائي العربي ، هل يستطيع الارتفاع فوق الفرجة ؟ نشر مؤسسة تارنيجي للسلام الدولي ، ترجمة دار الوطن للطباعة والنشر دولة الكويت ، انظر الموقع
http://www.alwatan.com Kw/arb default.isu2014 i.
١٦. جون الترمان ، التلفزيون الفضائي العربي ، المصدر ذاته .
١٧. –ديرتوزوس ريتشارد ، ماذا سيحدث !! كيف سيغير عصر المعلومات حياتنا ، مارجم ، القاهرة ، مؤسسة دار الحضارة العربية ، ٢٠١٠ ، ص.١٩٤
١٨. مخاطر المعلوماتية والانترنت على الشعوب العربية الإسلامية (البحث) ، للمزيد ينظر معلومات متحصلة من شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢ www.isu.het.sa
١٩. مخاطر المعلومات والانترنت ، المصدر الذاتي معلومات متحصلة في شبكة الانترنت بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢ .
٢٠. أديب خضور ، الإعلام الأمني ،المكتبة الإعلامية ، دمشق٢٠٠٦ ، ص٧٨ وكذلك : بسام المشاقية
٢١. مخاطر المعلومات والانترنت ، موقع سبق ذكره ، معلوات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية ، شبكة الانترنت ٢٠١٤/٣/٢٢ .
٢٢. مصطفى محمد موسى ، اساليب اجرامية عبر شبكة الانترنت ، للمزيد ينظر : www.isu.het.saملعومات من شبكة الانترنت مستحصلة بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢
٢٣. مصطفى محمد موسى ، اساليب اجرامية عبر شبكة الانترنت ، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الانترنت بتاريخ ٢٠١٤/٤/٢ . وللمزيد ينظر جلال اسامة الزغبي ، جرائم الحاسبة الالي والانترنت ، عمان دار وائل للنشر ، ٢٠٠٥،ص٦٢
٢٤. جلال أسامة الزغبي ، جرائم الحاسبة والانترنت ، مصدر سبق ذكره ص١٤٤ وما بعدها .
٢٥. فايز الشهري ، الظاهرة الارهابية نظرة معاصرة لمخاطر المعلوماتية والانترنت ، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الانترنت بتاريخ ٢٠١٤/١/٢١ ينظر الموقع www.isu.het.sa وكذلك
http://www.press.umich.edu/ieparchive/anderson.htmi
٢٦. ابراهيم العواجي ، دور الإعلام في مكافحة الجريمة ، نظرة معاصرة في علاقة الإعلام بالمسائل الامنية في المجتمع العربي ، الرياض ، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ، ٢٠١١ ، ص١٨٨ .
٢٧. عدنان ابو جودة ، الارتقاء بالإعلام وفاعليته في مواجهة التحديات الامنية ، مجلة الدراسات الامنية ، عدد ٣٢ ، بيروت ، ٢٠٠٩ ، ص٣٢ .
٢٨. عبد الرحمن العيدان ، العلاقة بين الإعلام والامن ، مصدر سبق ذكره ، ص٢١٩ .
٢٩. المصدر ذاته ، ص٢٢٠ ، وكذلك حمدي شعبان ، دور وسائل الإعلام في دعم جهود الامن لمواجهة الارهاب ، مجلة الفكر ، مجلد ٢ ، العدد ١٨ ، الشارقة ٢٠٠٩ ، ص٣٧٢ .
٣٠. حمدي شعبان ، دور وسائل الإعلام في دعم جهود الامن في مواجهة الارهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٣ .
٣١. فايز الشهري ، الظاهرة الارهابية ، موقع مصدر سبق ذكره ، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢ .

٣٢. عبد الرحمن العيدان ، العلاقة بين الإعلام والامن ، الرياض ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، ٢٠١٠ ، ص٢٢٢ .فايز الشعري : الظاهرة الأرهابية نظرة معاصرة لمخاطر المعلوماتية والانترنت ، معلومات مستحصلة من الشبكة الدولية للمعلومات بتاريخ ٢١/ ١/ ٢٠١٤ ،موقع سبق ذكره .

٣٣. حمدي شعبان ، دور وسائل الإعلام في دعم جهود الامن في مواجهة الارهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧٣ ومابعدها ، وللمزيد ينظر : اديب خظور ، الإعلام العربي على ابواب القرن الحادي والعشرين ، دمشق ، ٢٠٠٢ ، صفحات متفرقة .

٣٤. أديب خضور ، أزمة اعلام ام أزمة انظمة ، دمشق ،٢٠٠٦ ، ص٧٨ . وللمزيد ينظر كذلك مجموعة مؤلفين ، العرب والإعلام الفضائي ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، مصدر سبق ذكره ، صفحات متفرقة .

.٣٥ ٢ اديب خظور ، المصدر نفسه ، ص٧٨ ومابعدها .

٣٦. د.حسن ابو طالب ، التصدع الداخلي وعوامل النجاح والفشل ، مجلة المستقبل العربي ، العدد ٣٩٨ ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، نيسان/أبريل ٢٠١٢ ، ص١٠٤ .

٣٧. كمال بن يونس ، الفضائيات انحياز بشدة الربيع العربي ، شبكة النبأ ، في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) معلومات مستحصلة بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢ ، http://www.annabaa.orgnabanews/2011.6/153 htm ، وللمزيد ينظر : قضايا التبعية الإعلامية ، والمواطن العربي ، منشورات سلسلة عالم المعرفة عدد ٨٨ سنة ٢٠٠٩ صفحات متفرقة .

٣٨. شبكة النبا المعلوماتية ، أزدواجية النظم و أزدواجية المعايير،منشور في شبكة المعلومات الدولية،الانترنيت ٢٠١١/١١/٣ http://www.annabaa.org

٣٩. شبكة النبا المعلوماتية ، أزدواجية النظم و أزدواجية المعايير ، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية ،المصدر السابق

٤٠. مخاطر المعلومات والانترنت ،، معلومات مستحصلة من شبكة المعلومات الدولية بتاريخ ٣|٦/٢٠١١ (الانترنيت) موقع سبق ذكره.

٤١. عبد الجبار كريم ، الإعلام وأشكالية الموضوعية والحياد ، نحو مفهوم جديد للأعلام ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) او على الموقع http://www.ahlanse.com . معلومات مستحصلة بتاريخ ٢٠١٣/٥/٢ .

٤٢. أبراهيم العواجي ، دور الإعلام في مكافحة الجريمة ، مصدر سبق ذكره ، ص١٩٢ .

٤٣. دعم الإعلام العربي لجهود مواجهة الارهاب ، المشكلات والحلول ، مجلة الفكر مجلد ٦ عدد ١٢ ، الشارقة ، ٢٠١٣ ص٩١ .

٤٤. عبد الجبار كريم ، الإعلام وأشكالية الموضوعية والحياد ، مصدر سبق ذكره ، معلومات منشورة على الانترنت أستحصلت بتاريخ ٢٠١٤/٣/٢٢ .

٤٥. محمد فرج ، سيكولوجيا أداة الأزمات و التخطيط الإعلامي في مكافحة الأرهاب ، المؤتمر السنوي السابع لاداة الازمات والكوارث ، القاهرة ، اكتوبر ، ٢٠٠٨ ، ص٩٣ .

٤٦. حامد حواش ، الأتجاهات الحديثة للأعلام ومخاطر العولمة والأرهاب الدولي ، الطبقة الثانية ، القاهرة ، مركز القرار للأستشارات ٢٠١٢ ، ص٩٨ . وللمزيد حول الموضوع بنظر : عواطف عبد الرحمن التبعية في وسائل الإعلام العربي ، مصدر سبق ذكره . صفات متفرقة .

٤٧. حامد حواش ، المصدر ذاته ، ص٩٨ ومابعدها .

٤٨. بسام المشاقبة ، دار اسامة ، مصدر سبق ذكره ، ص٨٤ . وكذلك بنظر : الإعلام الحر يصنع التغير ، مقال منشور لجهاد الخازن في شبكة المعلومات الدولة الانترنت ، رابط سبق ذكره . معلومات مستحصلة بتاريخ ٢٠١٤/٢/٢

٤٩. داوود قتيبة ، قضية وأراء الإعلام العربي والساحة العربية ، بحث منشور في الانترنت معلومات مستحصلة بتاريخ ٢٠١٤/٩/١ HTTP://WWW.recaimthnedia.org/stories.php .

٥٠. مجموعة مؤلفين ، العرب والإعلام الفضائي ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٧ .

٥١. أنظر : مجموعة مؤلفين ، العرب والإعلام الفضائي ، المصدر السابق ، ص٦٧ وما بعدها . وللمزيد بنظر : عصام سليمان موسى ، ثورة وسائل الأتصال وأنعكاساتها على مراحل تطور الإعلام العربي ، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠١١ ، ص٤٦-٤٧ .

٥٢. بسام المشاقبة ، الإعلام السياسي ، مصدر سبق ذكره ، ص.٨٥

٥٣. عبد الله علي العليان ، التحدي الإعلامي وكيفية التعامل الأيجابي مع المتغيرات ، أراء حول الخليج ، العدد الثالث ، دبي ٢٠٠٩ ، ص٤١ . ويطرح السيد ياسين قضية الخطاب الإعلامي من زاوية أخرى منها : يمكن ان تؤدي بعض الثقافات ولغوية الفضاء المعرفي الوافد والثقافات و أساليب الحياة وهي عملية غير مرحب بها في بعض المجتمعات يؤدي الى المزيد من الفقر والحرمان لمجتمعات الدول النامية ، انظر : السيد ياسين المعلوماتية وحضارة العولمة : رؤية نقدية عربية ، القادرة ، نهظة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ٢٠٠٢ ، ص٣٩ .

٥٤. عبد الله علي العليان ، التحدي الإعلامي وكيفية التعامل الأيجابي مع المتغيرات ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ وما بعدها .

٥٥. عبد الله الغذامي ، الإعلام والسلطة في الوطن العربي في ضوء التطورات القادمة ، شؤون الأوسط ، العدد ٨٦ ، بيروت ، تشرين الأول / أكتوبر، ٢٠١٠ ، ص٨٨ .

٥٦. عبد الرحمن محمد عسيري ، العمل الإعلامي الأمني العربي ، المشكلات والحلول ، الرياض ، اكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية مركز الدراسات والبحوث ، العدد ٢٥٤ ، ١٤٢٨ هـ ، ٢٠٠٨ م ، ص٢٩ . وكذلك بنظر : العولمة وأوهام المجتمع المعلوماتية شؤون الأوسط ، العدد ٨٢ ، بيروت ، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ ، صفحات متفرقة .

٥٧. عبد الرحمن محمد عسيري ، العمل الإعلامي الأمني العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص٣١ .

٥٨. أديب خضور ، تخطيط برامج التوعية لتكوين رأي عام ضد الجريمة ، الرياض ، جامعة نايف العربية ، ٢٠٠٩ ، ص١٥٤ ، وكذلك : شبكة النبأ المعلوماتية ، تشكيل محاور للرأي العام العربي لمواجهة القادم ، بحث منشور في شبكة المعلومات الدولية والانترنت وعلى الرابط , http://www.annabaa.org nabanews/62/18.htm .

.٥٩ اديب خضور ، تخطيط برامج التوعية لتكوين رأي عام ضد الجريمة ، المصدر السابق ، ص١٠٠ ومابعدها .

٦٠. حمدي شعبان ، دور وسائل الإعلام في دعم جهود الاف المواجهة الارهاب ، مصدر سبق ذكره ، ص٩١ .

٦١. رفيق نصري ، الأمن الإعلامي العربي ، منشورات جامعة فيلاديفيا ، الأردن ، ٢٠٠٩ ، ص١٠٦ . وكذلك : عبد الرحمن العيدان ، العلاقة بين الإعلام والامن ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص٤٧ وما بعدها .

٦٢. رفيق نصري ، الأمن الإعلامي العربي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٠٥ ، وللمزيد ينظر : عبد الله علي العليان ، التحدي الإعلامي وكيفية التعامل الأيجابي مع المتغيرات ، مصدر سبق ذكره صفحات متفرقة .

٦٣. اديب خضور ، الإعلام الامني ، المكتبة الإعلامية ، دمشق ، ٢٠٠٧ ، ص٦٤ .

٦٤. أديب خضور ، الإعلام الأمني ، مصدر نفسه ، ص٦٥ ومابعدها .

٦٥. أنطوني ف.بوزا ، الإعلام والتحديات نحو أستراتيجية إعلامية أمنية شاملة ، ترجمة بهجت طارق ، منشاة المعارف ، القاهرة ٢٠١٢ ، ص٢٣ وما بعدها . وكذلك ، اديب خضور ، الإعلام الأمني ، مصدر سبق ذكره ، صفحات متفرقة ، وللمزيد بنظر التعددية وتحديات الأرهاب بحث منشور على شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) بنظر http://www.alwatan.comkwarb/default .

٦٦. أنطوني ف.بوزا ، الإعلام والتحديات نحو أستراتيجية إعلامية أمنية شاملة ، ترجمة بهجت طارق ، منشاة المعارف ، القاهرة ٢٠١٢ ص٣٦ ومابعدها .وكدلك :فايز الشهيري دور الانترنيت في مجال الإعلام الامني العربي ،الرياض،مجلة البحوث الامنية عدد١٩،مجلد١٠،٢٠١٠ صفحات متفرقة .

Arab media security - indeed - the challenges

Prof. Dr. Noah Ezzedine al-Salihi
University of Baghdad / College of Media

Abstract :

Scientists said that the last century is the century of progress and modernity and scientific and technological development, in contrast is a century of wars and international ideological conflicts, but the invasion and the destruction of cultures and the bombing minds and washed, and human soft weapons any media and propaganda

and psychological warfare are built to the tame peoples Instead of blood that Ahidrth military machine managed media and tools to tame the minds and dominate the destinies of peoples, he was able to finish and the abolition of borders and bring down the political systems, geo-political and buried and national sovereignty, nationalism and national cultures has resulted in high technology and its applications storm in the field of media and applications of other mass communication, and social, cultural, political transformations great to difficult and perhaps impossible to media isolation . And increasing attraction to the media as sources of knowledge in our time, which increases the needs of the media of different social segments vary due to vibration of a lot of constants and not to resolve a lot of issues and a lack of practical answers to many questions, and has become the Arab media in the global process of competition, and even the regional because, for reasons subjective and objective, does not possess the elements and accessories big change, that's what led to the isolation from the home fans after he remained isolated from reality, and this is what has increased its crisis unit and complex, especially the security challenges that gripped the system of Arab as a whole ... and build on what progress live current Arab media reality Mozuma objective and subjective reasons pushed the emergence of problematic in the Arab media relationship Bmojtmath increases this dilemma unit and complicated security challenges and will try in this research to identify and clarify the most important reasons and the factors that contributed to the emergence of the Arab media crisis in general, the security of the Arab and variable especially the aggravation. And so out of the fact that the problematic relationship between the Arab media system and society and security challenges are not only one of the manifestations of this crisis and its manifestations.